www.kassioun.org

ماركس

الأجور والأسعار والأرباح

www.kassioun.org

يا عمال العالم ، اتحدوا !

ماركس

الاجور والاسعار والارباح

دار التقدم

موسكو

www.kassioun.org

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ، وأعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ٢١
موسكو – الاتحاد السوفييتي

طبع في الاتحاد السوفييتي

M $\frac{10101—124}{014(01)—75}$ 910—74

www.kassioun.org

ملاحظات تمهيدية

ايها المواطنون !

اسمحوا لي ، قبل تناول الموضوع من حيث الجوهر ، ان اقدم بضع ملاحظات تمهيدية .

يسود القارة في الوقت الحاضر وباء حقيقي من الاضرابات ، وقد اصبحت المطالبة بزيادة الاجور عامة شاملة . وهذه المسألة ستعالج في مؤتمرنا . فلا بد ان يكون لديكم ، وانتم على رأس الجمعية العالمية (٢)، نظرات راسخة حول هذه المسألة البالغة الاهمية . ولهذا ارى من واجبي معالجة الموضوع معالجة مستقصية ، ولو غامرت بامتحان صبركم امتحاناً عسيراً .

ولا بد لي من تقديم ملاحظة تمهيدية ثانية فيما يتعلق بالمواطن ويسطن . فاعتقاداً منه انه يعمل لمصلحة الطبقة العاملة ، لم يقتصر على ان يعرض امامكم مفاهيم يعرف انها غير شعبية للغاية لدى العمال ، بل لقد دافع عنها على رؤوس الاشهاد . وليس يمكن لكل منا الا ان يقدر عالي التقدير مثل هذه الامثلة على الشجاعة المعنوية . واني لآمل بان المواطن ويسطن ، على

www.kassioun.org

الرغم من عنف لهجة تقريري ، سيرى في ختامه اني موافق على الفكرة التي يبدو لي انها كانت المنطلق لصياغة موضوعاته ، وان اكن اعتقد انها في شكلها الحالي خاطئة نظرياً وخطرة عملياً .

والآن انتقل مباشرة الى الموضوع الذي هو موضع اهتمامنا .

١ ــ الانتاج والاجور

ان تدليل المواطن ويسطن يستند في الواقع الى مقدمتين اثنتين :

١) ان مجموع الانتاج الوطني هو شيء لا يتغير ، هو كمية ثابتة ، او كما يقول الرياضيون ، مقدار ثابت ؛

٢) ان مبلغ الاجور الفعلية ، اي الاجور المحسوبة بكمية السلع التي يمكن شراؤها بها ، هو مبلغ لا يتغير ، هو مقدار ثابت .

ان تأكيده الاول واضح الخطأ . فانتم تعلمون ان قيمة الانتاج ومجموعه يرتفعان من عام لآخر ، وان قوة العمل الوطني الانتاجية تنمو ، اما كمية النقود اللازمة لتداول هذا الانتاج المتزايد فانها تتغير باستمرار . فما هو صحيح بالنسبة للسنة كلها وبالنسبة لمختلف السنوات لدى المقارنة فيما بينها ، صحيح ايضاً بالنسبة لكل يوم على حدة من ايام السنة . ان مجموع او مقدار الانتاج الوطني يتغير باستمرار . فليس بمقدار ثابت ، بل مقدار متغير ، ولا بد ــ حتى بصرف النظر عن تغير عدد السكان ــ ان يكون مقداراً متغيراً تبعاً للتغيرات المستمرة

www.kassioun.org

في تراكم رأس المال وفي قوة العمل الانتاجية . وصحيح تماماً انه اذا ما حدث ذات يوم ارتفاع في المستوى العام للاجور ، فان هذا الارتفاع بحد ذاته ، مهما تكن نتائجه اللاحقة ، ليس من شأنه ان يحدث مباشرة تغيراً في مجموع الانتاج . فمن شأنه بادئ الامر ان يجري على اساس وضع الامور القائم . ولكن اذا كان الانتاج الوطني مقداراً متغيراً ، لا ثابتاً ، قبل ارتفاع الاجور ، فانه سيكون متغيراً ، لا ثابتاً ، بعد هذا الارتفاع ايضاً .

ولكن ، لنفترض ان مجموع الانتاج الوطني هو مقدار غير متغير ، بل ثابت . فحتى في هذه الحال يظل ما يعتبره صديقنا ويسطن استنتاجاً منطقياً مجرد تأكيد باطل . فاذا كان لدينا عدد محدد ، لنقل ثمانية ، فان الحدود المطلقة لهذا العدد لا تمنع اجزاءه من تغيير حدودها النسبية . فاذا كانت الارباح ستة والاجور اثنين ، فان الاجور يمكن ان ترتفع الى ستة ، والارباح يمكن ان تهبط الى اثنين ، بيد ان مجموع المبلغ يظل ثمانية . وبالتالي فان ثبات مجموع الانتاج لا يبرهن البتة ان مبلغ الاجور يجب ان يظل ثابتاً ايضاً . فكيف يقيم اذن صديقنا ويسطن البرهان على ثبات مبلغ الاجور ؟ انه يؤكده مجرد تأكيد .

ولكن حتى اذا نحن قبلنا بتأكيده ، فانه ينبغي ان يكون صحيحاً بالنسبة للاتجاهين ، في حين ان المواطن ويسطن يقسره على العمل في اتجاه واحد فقط . فاذا كان مبلغ الاجور مقداراً ثابتاً ، فليس يمكن رفعه ولا خفضه . اي انه اذا كان مسلك العمال في نضالهم من اجل زيادة موقتة في الاجور ، يتسم بحماقة ، فان هذه الحماقة لا تقل عنها الحماقة التي يقترفها

www.kassioun.org

الرأسماليون ، اذ يسعون وراء تخفيض موقت للاجور . وصديقنا ويسطن لا ينكر ان العمال في ظروف معينة يستطيعون اجبار الرأسماليين على رفع الاجور ؛ الا انه لما كان مبلغ الاجور يمثل في نظره مقداراً ثابتاً بطبيعته ، فلا بد ، في رأيه ، ان يعقب هذا رد فعل . وهو ، من جهة اخرى ، يعلم ايضاً ان الرأسماليين يستطيعون بالقوة اجراء تخفيضات للاجور ، وهم بالفعل يحاولون القيام بذلك بدون انقطاع . وبموجب مبدأ ثبات الاجور ، لا بد في هذه الحال ان يعقب ذلك رد فعل لا يقل عما في الحالة السابقة . فالعمال اذن على حق في الوقوف في وجه محاولات تخفيض الاجور او في وجه تخفيضها فعلا . وهم بالتالي على حق في السعي وراء زيادة في الاجور ، اذ ان كل رد فعل ضد تخفيض الاجور هو فعل لصالح زيادتها . اذن ، لا بد للعمال في ظروف معينة وبناء على المبدأ نفسه الذي يقول به المواطن ويسطن بشأن ثبات الاجور ، ان يتحدوا ويناضلوا في سبيل زيادة الاجور .

واذا كان المواطن ويسطن يرفض هذا الاستنتاج ، فلزام عليه ان يتخلى ايضاً عن المقدمة التي يصدر عنها هذا الاستنتاج . وعليه في هذه الحال ان يتحدث لا عن كون مبلغ الاجور مقداراً ثابتاً بل عن كونه ، مع انه لا يمكن ولا يجب ان يرتفع ، يمكن ويجب ان ينخفض كلما طاب للرأسمال تنزيله . فاذا طاب للرأسمالي ان يطعمكم بدل اللحم البطاطا ، وبدل الخبز الابيض خبز الشوفان ، فلزام عليكم ان تأخذوا بارادته كقانون في الاقتصاد السياسي وان تخضعوا لها . واذا كان مستوى الاجور في بلد اعلى منه في بلد آخر ، في الولايات المتحدة ، مثلا ، اعلى منه في

www.kassioun.org

انجلترا ، فلزام عليكم ان تفسروا هذا الاختلاف في مستويات الاجور باختلاف الرغبات لدى الرأسماليين الاميركيين والانجليز ، — وهي طريقة من شأنها ، بلا شك ، ان تبسط الى درجة خارقة لا دراسة الظاهرات الاقتصادية وحسب ، بل جميع الظاهرات الاخرى ايضاً .

بيد ان في وسعنا ، حتى في هذه الحال ، ان نسأل : ما السبب في ان رغبة الرأسمالي الاميركي تختلف عن رغبة الرأسمالي الانجليزي ؟ وللاجابة عن هذا السؤال ، ينبغي لنا ان نخرج من ميدان الرغبات . قد يقول كاهن ان الله يريد في فرنسا شيئاً وفي انجلترا شيئاً آخر . واذا ما طلبت منه ان يفسر لي هذه الثنائية في الرغبات ، فقد تكفيه الوقاحة لاجابني بان الله يروق له ان تكون لديه رغبة في فرنسا ، واخرى في انجلترا . ولكن ما من شاك في ان صديقنا ويسطن لن يلجأ الى مثل هذه الحجة القائمة على النفي الكامل لكل تفكير سليم .

أكيد ان الرأسمالي يرغب في اخذ اكثر ما يمكن . بيد ان مهمتنا ليست التحدث عن رغباته ، بل دراسة قدرته ، وحدود هذه القدرة ، وطابع هذه الحدود .

٢ — الانتاج والاجور والارباح

لقد كان يمكن لفحوى التقرير الذي تلاه علينا المواطن ويسطن ان يحشر في قشرة جوزة .

فان كل حججه قد انتهت الى ما يلي : اذا ما ارغمت الطبقة

www.kassioun.org

العاملة الطبقة الرأسمالية على ان تدفع لها بشكل اجور نقدية خمسة شلنات ، بدلا من اربعة ، فان الرأسمالي سيرد للعامل بشكل بضائع ما قيمته اربعة شلنات بدلا مما قيمته خمسة . واذ ذاك يكون على الطبقة العاملة ان تدفع خمسة شلنات ثمناً لما كانت تشتريه باربعة شلنات قبل زيادة الاجور . ولكن لماذا يجب ان يحدث ذلك ؟ لماذا لا يعطي الرأسمالي مقابل خمسة شلنات غير ما قيمته اربعة شلنات ؟ لأن مبلغ الاجور ثابت ثباتاً راسخاً . ولكن ما السبب في انه محدد ببضائع قيمتها اربعة شلنات ؟ وما السبب في انه غير محدد ببضائع قيمتها ثلاثة شلنات او اثنان ، او مبلغ ما آخر ؟ واذا كانت حدود مبلغ الاجور مقررة بقانون اقتصادي ما ، غير تابع لا لارادة الرأسمالي ولا لارادة العامل ، فقد كان على المواطن ويسطن ان يعمد قبل كل شيء الى عرض هذا القانون والبرهنة عليه . وكان عليه ، من بعد ، ان يبرهن على ان مبلغ الاجور المدفوع فعلياً في كل مرحلة زمنية معينة متفق دائماً تمام الاتفاق والمبلغ الضروري للاجور ولا يحيد عنه ابداً . ومن جهة اخرى ، اذا كانت الحدود المعينة لمبلغ الاجور متعلقة بارادة الرأسمالي وحدها فقط او بحدود طمعه ، فان هذه حدود كيفية ، لا تنطوي على اي شيء ضروري ، وقد تتغير حسب ارادة الرأسمالي ، وبالتالي يمكن ان تتغير رغم ارادته ايضا .

وقد ارفق المواطن ويسطن نظريته بالمثال التالي : اذا كان ثمة قصعة تحتوى على كمية معينة من الحساء مخصصة لعدد معين من الاشخاص ، فليس من شأن الزيادة في مقياس الملاعق ان تزيد هذه الكمية . فليسمح لي بان اشير الى ان هذا المثال

www.kassioun.org

سخيف بما فيه الكفاية . انه يذكرني بعض الشيء بالمقارنة التي استعملها مانينيوس اغريبا . فحين اضرب السوقة في روما ضد الوجهاء ، قال لهم الوجيه اغريبا ان البطن الوجيه يغذي الاعضاء السوقة لجسد الدولة . بيد ان اغريبا لم ينجح في البرهنة على ان في الوسع تغذية اعضاء انسان بملء معدة آخر . والمواطن ويسطن قد نسي ، من جهته ، ان القصعة التي يأكل منها العمال تحتوي على كل منتوج العمل الوطني ، وان ما يمنعهم من اخذ المزيد ليس صغر حجم القصعة ولا ضآلة محتواها ، بل صغر مقياس ملاعقهم فقط .

فبأية حيلة يتمكن الرأسمالي من اعطاء ما قيمته اربعة شلنات مقابل خمسة ؟ برفع اسعار البضائع التي يبيعها . ولكن هل رفع الاسعار او ، بعبارة اعم ، تبدل اسعار البضائع ، متعلق ، وهل اسعار البضائع نفسها متعلقة بارادة الرأسمالي وحدها فقط ؟ ام انه لا بد ، بالعكس ، من ظروف معينة لكي تتحقق هذه الارادة ؟ واذا لم تكن ثمة حاجة لهذه الظروف ، فان رفع او خفض اسعار السوق ، تبدلها المستمر يغدو لغزاً لا حل له .

وما دمنا نفترض انه لم يحدث اي تبدل لا في قوة العمل الانتاجية ولا في كمية رأس المال والعمل المبذولين ، ولا في قيمة النقود التي بها تقدر قيمة الانتاج بل حدث تبدل في مستوى الاجور فقط ، فكيف يمكن لارتفاع الاجور هذا ان يؤثر على اسعار البضائع ؟ ان السبب في تأثيره عليها هو فقط لانه يؤثر على النسبة الفعلية بين الطلب على هذه البضائع وبين عرضها .

www.kassioun.org

صحيح تماماً ان الطبقة العاملة ، اجمالا ، تنفق دخلها ولا بد ان تنفقه على الحاجات ذات الضرورة الاولية . ولهذا يؤدي الارتفاع العام في مستوى الاجور الى ازدياد الطلب على الحاجات ذات الضرورة الاولية ، وبالتالي الى ارتفاع اسعارها في السوق . فالرأسماليون ، المنتجون لهذه الحاجات ، يعوضون عن زيادة الاجور التي يدفعونها بارتفاع اسعار بضائعهم في السوق . ولكن كيف يجري الامر بالنسبة للرأسماليين الآخرين ، الذين لا يصنعون الحاجات ذات الضرورة الاولية ؟ ليس ينبغي الظن بان امثال هؤلاء الرأسماليين قليلون . واذا ما اخذتم بعين الاعتبار ان ثلثي النتاج الوطني يستهلكهما خُمس السكان — وقد أكد مؤخراً احد اعضاء مجلس العموم انهما يستهلكان من قبل سُبع السكان فقط — فانكم تدركون اي قسم ضخم من النتاج الوطني يجب ان ينتج بشكل حوائج الترف او ان يستعاض عنها واية كمية ضخمة من الحاجات ذات الضرورة الاولية لا بد ان تكون مبددة على الخدم ، والخيول ، والقطط ، وهلم جراً . وهذا التبديد ، كما نعرف بالتجربة ، يتعرض على الدوام ، لدى ارتفاع اسعار الحاجات ذات الضرورة الاولية ، لتضييق هام .

فكيف ستكون حال الرأسماليين الذين لا ينتجون الحاجات ذات الضرورة الاولية ؟ انهم لن يستطيعوا ، وقد ادى الارتفاع العام للاجور الى هبوط معدل الربح ، ان يعتاضوا برفع اسعار بضائعهم ، ما دام الطلب على هذه البضائع لم يرتفع . ان دخلهم ينقص ، ناهيك عن ان عليهم ان يدفعوا بهذا الدخل الناقص ثمناً اكبر للكمية نفسها من الحاجات ذات الضرورة الاولية التي غلت

www.kassioun.org

اسعارها . وليس هذا كل شيء . فما دام دخلهم قد نقص ، فسيكون عليهم ايضاً ان يخفضوا نفقاتهم على حوائج الترف ، وهكذا يقل طلبهم بالمقابل على بضائعهم هم . ومن شأن هذا النقص في الطلب ان يخفض اسعار بضائعم . اذن ، ان معدل الربح ، في هذه الفروع من الصناعة ، يهبط ليس فقط من جراء الارتفاع العام ذاته في مستوى الاجور ، بل كذلك تحت تأثير المفعول المشترك للارتفاع العام في الاجور وازدياد اسعار الحاجات ذات الضرورة الاولية وهبوط اسعار حوائج الترف .

فماذا ستكون عاقبة هذا الاختلاف في معدلات الارباح على الرساميل الموظفة في مختلف فروع الصناعة ؟ انها العاقبة نفسها ، بالطبع ، كما في جميع الحالات ، حين تحدث لسبب ما فروق في المعدلات الوسطية للارباح في مختلف قطاعات الانتاج . فان رأس المال والعمل ينقلان من الفروع الاقل ريعية الى الفروع الاكثر ريعية ، وستستمر عملية النقل هذه الى ان يزداد العرض في فرع من فروع الصناعة وفقاً للطلب المتزايد ، وينخفض في الفروع الاخرى من الصناعة وفقاً للطلب المتناقص . وبمجرد حدوث هذا التبدل يتعادل معدل الربح من جديد في مختلف فروع الصناعة . ولما كان هذا التبدل كله قد نجم في الاصل عن مجرد تبدل في النسب بين العرض والطلب لمختلف البضائع ، فبعد زوال العلة يتوقف معلولها ايضاً ، وتعود الاسعار الى مستواها وتوازنها السابقين . ان هبوط معدل الربح ، الناجم عن ارتفاع الاجور ، لا ينحصر في بضعة فروع من الصناعة ، بل يصبح شاملا . وبموجب فرضيتنا ، لا يحدث اي تغير لا في قوة العمل

www.kassioun.org

الانتاجية ولا في المجموع العام للانتاج ، بل يتغير شكل هذا المجموع المعين من الانتاج . ويكون القسم الاكبر من الانتاج مجسداً الآن بشكل حاجات ذات ضرورة اولية ، والقسم الاصغر بشكل حوائج ترف ، او ، وهو نفس الشيء، يستعاض عن القسم الاصغر بحوائج ترف واردة من الخارج ويستهلك بالتالي اكثر بشكله البدائي ، او ، بتعبير آخر ، يستعاض عن القسم الاكبر من انتاج البلاد بحاجات ذات ضرورة اولية واردة من الخارج بدلا من حوائج الترف . وعلى هذا ليس من شأن الارتفاع العام لمستوى الاجور ان يؤدي ، بعد تقلبات موقتة في اسعار السوق ، الا الى هبوط عام في معدل الربح ، ولكنه لا يؤدي الى تبدل دائم ما في اسعار البضائع .

واذا قيل لي اني ، في التدليل السابق ، انطلق من الفرضية القائلة بان كل زيادة الاجور تنفق على الحاجات ذات الضرورة الاولية ، اجيب باني قد افترضت اكثر الفرضيات ملاءمة لآراء المواطن ويسطن . فاذا كانت زيادة الاجور قد انفقت على حاجات لم تكن في السابق داخلة في استهلاك العمال ، فلا يكون ثمة من داع للبرهنة على الازدياد الفعلي في قدرة العمال الشرائية . ولكن بما ان هذه الزيادة في القدرة الشرائية لدى العمال لم تكن الا نتيجة لارتفاع اجورهم ، فلا بد ان تكون متطابقة تماماً مع تدني القدرة الشرائية لدى الرأسماليين . ولهذا لا تكون ثمة زيادة في الطلب الاجمالي على البضائع ، بل يكون ثمة تغير في الاجزاء التي يتألف منها هذا الطلب . والطلب الزائد على جهة يتعوض بالطلب الناقص على الجهة الاخرى . ولما كان المجموع العام للطلب

www.kassioun.org

يظل ، على هذا النحو ، ثابتاً ، فليس يمكن ان يحدث اي تغير ايضاً في اسعار البضائع في السوق .

وهكذا نواجه الامر التالي ذا الحدين : اما ان تكون زيادة الاجور منفقة بالتساوي على جميع الحاجات الاستهلاكية ــ وفي هذه الحال يجب ان يتعوض ازدياد الطلب من قبل الطبقة العاملة بانخفاض الطلب من قبل طبقة الرأسماليين ، ــ واما ان يكون انفاق زيادة الاجور مقتصراً على بعض الحاجات التي ترتفع اسعارها في السوق موقتاً . واذ ذاك يؤدي ارتفاع معدل الربح الناجم عن ذلك في بضعة فروع من الصناعة والهبوط المتطابق معه لمعدل الربح في فروع اخرى الى تبدل في توزيع رأس المال والعمل تبدلا سيظل مستمراً الى ان يزداد العرض في بعض فروع الصناعة وفقاً للطلب المتزايد ، وينخفض في الفروع الاخرى من الصناعة وفقاً للطلب المتناقص . في الفرضية الاولى لن يحدث اي تبدل في اسعار البضائع ؛ وفي الثانية ، ستعود قيم تبادل البضائع ، بعد بضعة تقلبات في اسعار السوق ، الى الاستقرار في مستواها السابق . وفي كلتا الفرضيتين لن يؤدي الارتفاع العام في مستوى الاجور ، آخر الامر ، الى اية نتيجة سوى الهبوط العام في معدل الربح .

ورغبة في التأثير على خيالكم ، دعاكم المواطن ويسطن الى التفكير في الصعوبات التي تنجم عن الارتفاع العام في اجور العمال الزراعيين الانجليز من ٩ الى ١٨ شلناً . فقد صاح قائلا : فكروا فقط بالارتفاع الهائل في الطلب على الحاجات ذات الضرورة الاولية وبما ينجم عن ذلك من صعود ضخم في الاسعار ! وانتم

www.kassioun.org

جميعاً تعلمون ان متوسط اجور العمال الزراعيين الاميركيين يزيد اكثر من مئة بالمئة عن متوسط اجور العمال الزراعيين الانجليز ، مع ان اسعار المنتجات الزراعية ادنى في الولايات المتحدة منها في المملكة المتحدة ، ومع ان العلاقات العامة بين رأس المال والعمل في الولايات المتحدة مثلما هي في انجلترا ، ومع ان مجموع المنتجات السنوية في الولايات المتحدة اقل كثيراً منه في انجلترا . فلماذا يقرع صديقنا جرس الانذار ؟ لمجرد التهرب من المسألة الفعلية الموضوعة امامنا . ان زيادة فجائية للاجور من ٩ الى ١٨ شلناً من شأنها ان تعني زيادة فجائية لها بمقدار ١٠٠ بالمئة . بيد اننا لا نناقش البتة مسألة ما اذا كان المستوى العام للاجور يمكن ان يرتفع في انجلترا فجأة بنسبة ١٠٠ بالمئة . فليس علينا على العموم ان نهتم بمقدار هذه الزيادة التي لا بد ان تكون ، في كل حالة محددة ، متعلقة بظروف معينة ومتطابقة معها . والامر الوحيد الذي ينبغي لنا ان نستوضحه انما هو المفعول الذي سيحدثه الارتفاع العام لمستوى الاجور ، ولو كان هذا الارتفاع لا يتجاوز واحداً بالمئة .

وهكذا اني ، اذ اطرح جانباً الارتفاع الخيالي للاجور بنسبة ١٠٠ بالمئة الذي اخترعه صديقنا ويسطن ، الفت انتباهكم الى الارتفاع الفعلي للاجور الذي جرى في بريطانيا العظمى في المرحلة الواقعة ما بين عامي ١٨٤٩ و ١٨٥٩ .

انكم جميعاً على علم بقانون العشر ساعات ، او بالاصح العشر ساعات والنصف ليوم العمل ، الذي صدر في عام ١٨٤٨ . انه واحد من اكبر التبدلات الاقتصادية التي عشناها .

www.kassioun.org

وقد كان معنى هذا القانون زيادة فجائية وقهرية للاجور ، لا في بضعة من الحرف المحلية ، بل في الفروع الصناعية الرئيسية التي تعتمد عليها انجلترا في السيطرة على السوق العالمية . وكانت تلك زيادة للاجور في ظروف غير مؤاتية الى درجة خارقة . وقد برهن الدكتور يور ، والبروفسور سينيور والاقتصاديون الآخرون جميعاً ، المعبرون الرسميون عن مصالح البرجوازية، — ولا بد لي من القول بانهم قد برهنوا بحجج اقوى كثيراً من حجج صديقنا ويسطن — على ان هذا القانون نعي للصناعة الانجليزية . وقد برهنوا ان الامر هنا ليس مجرد زيادة للاجور بل زيادة لها ناجمة عن نقصان في كمية العمل المبذول وقائمة على اساس هذا النقصان . وزعموا ان الساعة الثانية عشرة التي يراد اقتطاعها من الرأسماليين هي بالضبط الساعة الوحيدة التي كانوا يستدرون منها ارباحهم . وهوّلوا بتناقص تراكم الرأسمال ، وبارتفاع الاسعار ، وفقدان الاسواق ، وانخفاض الانتاج ، وبما سينجم عن ذلك من هبوط في الاجور ومن خراب تام . بل لقد صرحوا بان قوانين ماكسيميليان روبسبيير عن الحد الاقصى (٣) تافهة بالنسبة لهذا القانون ، وكانوا الى حد ما على حق . فماذا كانت نتيجة الامر ؟ كانت ارتفاعاً في الاجور النقدية لعمال المعامل برغم انخفاض يوم العمل ؛ وزيادة هامة في عدد العمال المشتغلين في المعامل ؛ وانخفاضاً مستمراً في اسعار منتجاتها ؛ وتطوراً رائعاً في القوة الانتاجية لعمل عمال المعامل ؛ وتوسعاً رائعاً منقطع النظير يستمر على الدوام لسوق بضائع المعامل . وفي عام ١٨٦١ ، سمعت السيد نيومان يعترف في اجتماع جمعية

www.kassioun.org

المساعدة على تقدم العلم ، في مانشستر بانه هو ، والدكتور يور ، وسينيور ، وجميع الممثلين الرسميين الآخرين للعلم الاقتصادي قد اخطأوا بينما ظهرت غريزة الشعب على صواب ، ولست اتكلم عن البروفسور فرنسيس نيومان ، بل عن السيد وليام نيومان (٤) الذي يشغل في علم الاقتصاد مكاناً رفيعاً كشريك في التأليف وناشر لـ « تاريخ الاسعار » للسيد توماس توك ، هذا الكتاب الرائع الذي يتتبع تاريخ الاسعار من عام ١٧٩٣ الى عام ١٨٥٦ . ولو ان الفكرة الثابتة لدى صديقنا ويسطن عن مبلغ ثابت للاجور ، ومجموع ثابت للانتاج ، ومستوى ثابت لقوة العمل الانتاجية ، وارادة ثابتة لدى الرأسماليين ، وجميع ما لديه من ثابت ونهائي ، كانت صحيحة لكانت صحيحة التنبؤات المشؤومة لدى البروفسور سينيور ، ولكان على الخطأ روبرت اوين الذي كان اعلن في عام ١٨١٥ ان التحديد العام ليوم العمل هو الخطوة التمهيدية الاولى لتحرير الطبقة العاملة ، والذي اقدم ، على مسؤوليته ، وبرغم سبق الظن الشائع ، على تطبيق هذا التحديد عملياً في معمله للغزل في نيو-لانارك .

وفي الوقت الذي كان ينفذ فيه قانون العشر ساعات وحين كانت تجري زيادة الاجور الناجمة عنه ، حدث في بريطانيا العظمى ايضاً ، لاسباب لا مجال لتعدادها هنا ، ارتفاع عام لاجور العمال الزراعيين .

ومع ان هذا لا يستدعيه غرضي المباشر ، فاني اود هنا تقديم بضع ملاحظات تمهيدية لكي لا تكون لديكم فكرة خاطئة .

www.kassioun.org

لو ان رجلا كان يتناول اجرة اسبوعية قدرها شلنان ، ثم ارتفعت اجرته الى اربعة شلنات ، فان مستوى الاجرة يكون قد ارتفع بنسبة ١٠٠ بالمئة . فاذا ما نظر الى هذا الارتفاع في الاجرة من وجهة نظر ارتفاع مستواها ، لامكن ان يبدو ضخماً ، الا ان المقدار الفعلي للاجرة ، وهو ٤ شلنات في الاسبوع ، يظل زهيداً تافهاً ، لا يسمن ولا يغني من جوع . ولذلك ليس ينبغي ان يبهركم طنين النسبة المئوية لارتفاع مستوى الاجرة . ان علينا دائماً ان نسأل ماذا كان مقدارها الاولي .

ثم انه ليس يصعب على المرء ان يدرك انه اذا كان ثمة عشرة عمال يتناول كل منهم شلنين في الاسبوع ، وخمسة عمال يتناول كل منهم خمسة شلنات ، وخمسة آخرون يتناول كل منهم ١١ شلناً ، فان هؤلاء العشرين شخصاً يتناولون معاً ١٠٠ شلن في الاسبوع ، او خمس ليرات سترلينية . واذا ما ارتفع المبلغ الاجمالي لاجرتهم الاسبوعية بعد ذلك بنسبة ٢٠ بالمئة ، مثلا ، فانه ينتقل من خمس الى ست ليرات سترلينية . واذا ما اخذ الوسطي ، ففي الوسع القول ان المستوى العام للاجرة قد ارتفع بنسبة ٢٠ بالمئة ، وان تكن الاجرة الفعلية لعشرة عمال قد بقيت على حالها ، واجرة المجموعة المؤلفة من خمسة عمال لم ترتفع الا من ٥ الى ٦ شلنات لكل منهم ، ومبلغ اجرة المجموعة الاخرى المؤلفة من خمسة عمال ارتفع من ٥٥ الى ٧٠ شلناً . فلا يكون قد طرأ اي تحسن على وضع نصف العمال ، ويكون وضع ربعهم قد تحسن تحسناً بالغ التفاهة ، ولا يكون قد طرأ تحسن فعلي الا على وضع الربع الباقي . بيد اننا اذا اخذنا المقادير

www.kassioun.org

الوسطية ، يكون المبلغ الاجمالي لاجرة هؤلاء العمال العشرين قد ارتفع بنسبة ٢٠ بالمئة ، وبمقدار ما يتعلق الامر بكل الرأسمال الذي يستخدم هؤلاء العمال واسعار البضائع التي ينتجونها ، فان الامر يبدو هنا تماماً كما لو ان متوسط زيادة الاجرة يخص جميع العمال بمقدار متساو . وفي المثال المشار اليه بشأن العمال الزراعيين ، الذين تختلف مستويات اجورهم كل الاختلاف في مختلف مقاطعات انجلترا واسكتلنده ، تجلى ارتفاعها بالنسبة للعمال على نحو جد متباين .

واخيراً ، ان جملة من الوقائع ، كالضرائب الجديدة التي استدعتها الحرب ضد روسيا (٥) ، وهدم مساكن العمال الزراعيين بالجملة (٦) ، وهلم جراً ، كان لها تأثيرات معاكسة في الوقت الذي جرت فيه هذه الزيادة للاجور .

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية الكثيرة اشير الى ان المستوى الوسطي لاجور العمال الزراعيين في بريطانيا العظمى ارتفع قرابة ٤٠ بالمئة فيما بين عامي ١٨٤٩ و١٨٥٩ . وقد كان في وسعي ان اقدم مواد واسعة ومسهبة تأييداً لهذا ، الا اني اعتقد انه يكفي ، من اجل الغاية التي استهدفها ، ان احيلكم الى الدراسة الانتقادية الرصينة التي قدمها في عام ١٨٥٩ المرحوم السيد جون تشالمرس مورتون الى جمعية الفنون والحرف بلندن في موضوع « القوى المستخدمة في الزراعة » . فالسيد مورتون يقدم فيها معطيات مستخلصة من الفواتير وغيرها من الوثائق الحقيقية التي جمعها من قرابة مئة مزارع من ١٢ مقاطعة من مقاطعات اسكتلنده و٣٥ مقاطعة انجليزية .

www.kassioun.org

وبناء على وجهة نظر صديقنا ويسطن ، وبخاصة اذا ما اخذت بعين الاعتبار الزيادة التي طرأت في الوقت نفسه على اجور عمال المعامل ، كان ينبغي ان تكون قد حدثت فيما بين عامي ١٨٤٩ و١٨٥٩ زيادة ضخمة في اسعار المنتجات الزراعية . فما الذي حدث بالفعل ؟ برغم الحرب ضد روسيا والمواسم السيئة المتعاقبة في سنوات ١٨٥٤ — ١٨٥٦ ، هبط متوسط سعر القمح ، المنتج الزراعي الرئيسي في انجلترا ، من قرابة ثلاث ليرات سترلينية للمكيال * في سنوات ١٨٣٨ — ١٨٤٨ الى قرابة ليرتين و١٠ شلنات للمكيال في سنوات ١٨٤٩ — ١٨٥٩ . ويعني هذا ان سعر القمح قد هبط بنسبة تزيد عن ١٦ بالمئة الى جانب ارتفاع في الوقت نفسه لمتوسط اجور العمال الزراعيين بنسبة ٤٠ بالمئة . وفي هذه المدة نفسها ، اذا ما قارنّا بين نهايتها وبدايتها ، اي بين عامي ١٨٥٩ و ١٨٤٩ هبط عدد المعدمين المسجلين رسمياً من ٩٣٤٤١٩ شخصاً الى ٨٦٠٤٧٠ شخصاً ، اي مقدار ٧٣٩٤٩ شخصاً . وانا اوافق على ان هذا النقصان تافه جداً ، وقد تلاشى في السنوات اللاحقة ، ومع ذلك فهو نقصان .

وفي الوسع القول انه على اثر الغاء قوانين الحبوب (٧) ، ازداد استيراد الحبوب من الخارج اكثر من مئة بالمئة في المرحلة الواقعة ما بين عامي ١٨٤٩ و ١٨٥٩ بالمقارنة مع مرحلة ١٨٣٨ — ١٨٤٨ . ولكن ماذا يستخلص من هذا ؟ من وجهة نظر المواطن

---

* المقصود الكارتر الانجليزي ، ٢٩٠ ليتراً . الناشر .

www.kassioun.org

ويسطن ، كان ينبغي توقع ان يؤدي هذا الطلب المفاجئ الهائل والمتزايد ابداً في الاسواق الخارجية الى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية الى درجة هائلة ، ما دام مفعول الطلب المتزايد يظل على حاله ، بصرف النظر عما اذا كان هذا الطلب من خارج البلاد ام من داخلها . فما الذي حدث بالفعل ؟ ان الهبوط المدمر لاسعار الحبوب كان خلال كل هذه المدة ، فيما عدا بضع سنوات سيئة المحصول ، موضع شكاوى مستمرة في فرنسا ، واضطر الاميركيون مراراً لحرق الفائض من منتجاتهم ، اما روسيا فأنها ، اذا صدقنا السيد اوركارت ، قد شجعت الحرب الاهلية في الولايات المتحدة لأن المزاحمة من جانب اليانكي كانت تقوض تصدير منتجاتها الزراعية الى الاسواق الاوروبية .

ان تعليل المواطن ويسطن اذا ما اوصل الى شكله التجريدي من شأنه ان يؤول الى ما يلي : كل ازدياد في الطلب يحدث دائماً على اساس مجموع معين من الانتاج . ولذلك ليس يمكن ابداً ان يزيد من عرض البضائع المطلوبة ، بل يمكن فقط ان يزيد من اسعارها النقدية . بيد ان ابسط ملاحظة تبين ان الطلب المتزايد لا يغير البتة على العموم ، في بعض الحالات ، اسعار البضائع في السوق ، اما في حالات اخرى فانه يؤدي فقط الى ارتفاع اسعار السوق ارتفاعاً عابراً ، يعقبه ازدياد في العرض . وهذا الازدياد في العرض يؤدي الى هبوط الاسعار الى مستواها السابق ، وفي بعض الحالات الى ادنى من مستواها السابق . وليس يغير من ظروف المسألة اي تغيير ان تكون زيادة الطلب بفعل ارتفاع الاجور او اي سبب آخر . ومن وجهة نظر المواطن ويسطن كانت

www.kassioun.org

هذه الظاهرة العامة صعبة التفسير كتلك الظاهرة الناشئة عن الظروف الاستثنائية ، عند ارتفاع الاجور . ولذلك فان تعليله لا يبرهن على شيء البتة في المسألة التي هي موضع بحثنا . انه يعبر فقط عن عجز المواطن ويسطن عن تلمس القوانين التي بموجبها يؤدي ازدياد الطلب الى ازدياد العرض ، الا انه لا يؤدي البتة الى ارتفاع حتمي لاسعار السوق .

٣ ــ الاجور والنقود

في اليوم الثاني من المناقشات ألبس صديقنا ويسطن تأكيداته القديمة اشكالا جديدة . فقد قال : إثر الارتفاع العام في الاجور النقدية سيحتاج الامر الى مزيد من النقود لدفع هذه الاجور ؛ ولما كانت كمية النقد ثابتة ، فكيف يمكن بهذا المبلغ الثابت من النقود دفع مبلغ نقدي اكبر للاجور ؟ في السابق كانت الصعوبة ناشئة عن كون الكمية العائدة للعمال من البضائع ثابتة برغم ارتفاع اجورهم النقدية ؛ والآن تنشأ الصعوبة من ازدياد الاجور النقدية برغم ثبات كمية البضائع . وطبيعي انكم اذا ما طرحتم المبدأ الاولي للمواطن ويسطن ، فان الصعوبات الثانوية الناجمة عنه تزول هي ايضاً .

واني سأبين لكم مع ذلك ان مسألة النقود هذه ليست لها اية علاقة البتة بالموضوع قيد البحث .

ان نظام المدفوعات في بلادكم اكثر اتقاناً لدرجة كبيرة منه في اي بلد آخر من بلدان اوروبا . فبفضل اتساع وتمركز نظامكم

www.kassioun.org

المصرفي ، يحتاج الامر الى قدر من العملة اقل كثيراً من اجل تداول المقدار نفسه من القيم ، ومن اجل القيام بالكمية نفسها من الصفقات او باكبر منها . وفيما يتعلق بالاجور ، مثلا ، تجري الامور هكذا : يعطي عامل المعمل الانجليزي اجرته كل اسبوع لصاحب الدكان ، فيسلمها هذا الى صاحب البنك كل اسبوع ، ويعيدها الاخير كل اسبوع الى صاحب المعمل الذى يدفعها من جديد لعماله ، وهكذا دواليك . وبفضل هذا النظام يمكن لاجرة العامل السنوية ، ولنقل انها ٥٢ ليرة سترلينية ، ان تدفع بليرة سترلينية واحدة وحيدة تدور اسبوعياً في الحلقة ذاتها .بيد ان هذا النظام اقل كمالا في انجلترا نفسها مما هو في اسكتلنده ؛ وهو لم يبلغ في كل مكان الاتقان نفسه ، ولذلك نلاحظ ، مثلا ، ان الامر في بعض المناطق الزراعية ، بالمقارنة مع المناطق الصناعية المحض ، يتطلب قدراً من العملة اكبر كثيراً لتداول كمية من القيم اقل كثيراً .

واذا ما اجتزتم المانش ، فسيتبين لكم ان الاجور النقدية في القارة ادنى كثيراً مما هي عليه في انجلترا، بيد ان دفعها في المانيا، وايطاليا ، وسويسرا ، وفرنسا ، يجري بواسطة مبلغ من النقود اكبر كثيراً . وهناك لا يتلقف صاحب البنك الليرة ذاتها بالسرعة نفسها ولا يردها الى الرأسمالي الصناعي بالسرعة نفسها ، ولذلك فان دفع اجرة نقدية سنوية في القارة قدرها ٢٥ ليرة سترلينية قد يحتاج الى ثلاث ليرات بدلا من الليرة التي يحتاج اليها في انجلترا من اجل تداول ٥٢ ليرة سترلينية سنوياً . واذا ما قارنتم من هذه الناحية بين بلدان القارة وبين انجلترا لتبين لكم على الفور ان

www.kassioun.org

اجوراً نقدية منخفضة قد تتطلب احياناً لتداولها من النقود اكثر بكثير مما تتطلب اجور نقدية عالية ، وان هذه عملياً مسألة فنية محض لا علاقة لها البتة بموضوعنا .

وبناء على احسن الحسابات ، التي اعرفها ، يمكن تقدير الدخل السنوي للطبقة العاملة في انجلترا بـ ٢٥٠ مليون ليرة سترلينية . وهذا المبلغ الضخم يجري دفعه بواسطة حوالى ثلاثة ملايين ليرة . فلنفترض حدوث ارتفاع في الاجور بنسبة ٥٠ بالمئة . واذ ذاك يقتضي الامر ، بدلا من هذه الثلاثة ملايين ليرة ، اربعة ملايين ونصف المليون . ولما كان قسم هام من نفقات العامل اليومية يدفع بقطع فضية ونحاسية — اي بمجرد رموز نقدية تحدد قيمتها بالنسبة للذهب تحديداً كيفياً بموجب القانون ، كما تحدد قيمة العملة الورقية غير القابلة للفك — فان زيادة بنسبة ٥٠ بالمئة على الاجور النقدية من شأنها ان تتطلب في اسوأ حال زيادة تداول قطع الليرات الذهبية ، مثلا ، بمقدار مليون ليرة . فيدخل في التداول مليون وهو الآن بشكل سبائك او عملة في اقبية بنك انجلترا او البنوك الخاصة . بيد ان في الوسع تفادي حتى تلك النفقات الزهيدة المتصلة بسك هذا المليون او التلف اثناء التداول لهذا المليون الاضافي . وانه ليتم تفاديها فعلا في حال ما اذا كانت ستنجم صعوبة ما عن استكمال العملة المتداولة . وتعلمون جميعاً ان العملة المتداولة في انجلترا تتكون من نوعين كبيرين . احدهما مؤلف من شتى انواع النقود الورقية ويستخدم في الصفقات بين التجار وكذلك في المدفوعات الكبيرة بين المستهلكين والتجار ؛ في حين ان النوع الآخر من النقود

www.kassioun.org

المتداولة ، وهو العملة المعدنية ، يجري تداوله في تجارة المفرق . وهذان النوعان من النقود يتمازجان على الرغم من اختلافهما . فحتى في المدفوعات الهامة تستخدم العملة الذهبية بنسبة كبيرة في دفع المبالغ المجزأة التي تقل عن خمس ليرات سترلينية . واذا ما صدرت غداً نقود ورقية باربع ليرات او ثلاث او اثنتين ، فان الذهب الذي يملأ الآن اقنية التداول هذه سيبعد عنها في الحال ويتجه نحو الاقنية التي تدعو فيها الحاجة اليه نتيجة لزيادة الاجور النقدية . وعلى هذه الصورة سيتم الحصول على المليون الاضافي الذي تتطلبه زيادة الاجور بنسبة ٥٠ بالمئة دون اضافة ليرة ذهبية واحدة . ويمكن الحصول على المفعول نفسه دون زيادة كمية النقود الورقية وذلك عن طريق زيادة الحوالات المصرفية ، كما جرى ذلك في لانكشير خلال مدة طويلة جداً .

واذا كان الارتفاع العام لمستوى الاجور — بنسبة ١٠٠ بالمئة مثلا ، كما يفترض المواطن ويسطن لاجور العمال الزراعيين — يحدث ارتفاعاً شديداً في اسعار الحاجات ذات الضرورة الاولية ، واذا كان يتطلب ، بناء على رأي ويسطن ، كمية اضافية من النقد لا يمكن الحصول عليها ، فان انخفاضاً عاماً للاجور لا بد ان يكون له المفعول نفسه وبالدرجة نفسها ، ولكن باتجاه معاكس . طيب ! وانتم جميعاً تعلمون ان السنوات ١٨٥٨ — ١٨٦٠ كانت اكثر السنوات ازدهاراً لصناعة المنسوجات القطنية ، وان سنة ١٨٦٠ على وجه الخصوص لم يكن لها مثيل من هذه الناحية في حوليات التجارة ، والى جانب ذلك بلغت جميع الفروع الصناعية الاخرى في تلك المرحلة نفسها الازدهار الاكبر . واجور

www.kassioun.org

عمال صناعة المنسوجات القطنية وعمال جميع الفروع الاخرى ذات الصلة بها كانت في عام ١٨٦٠ اعلى منها في اي وقت مضى . ثم حدثت الازمة الاميركية ، واذا باجور هؤلاء العمال جميعاً تعود دفعة واحدة الى الربع تقريباً من مقدارها السابق . وكان من شأن هذا ان يعني ، في الحال المعاكسة ، ارتفاعاً بنسبة ٣٠٠ بالمئة . فاذا ما ارتفعت الاجور من ٥ الى ٢٠ نقول انها ارتفعت بنسبة ٣٠٠ بالمئة . واذا ما انخفضت من ٢٠ الى ٥ نقول انها هبطت بنسبة ٧٥ بالمئة . ولكن مقدار الارتفاع في احدى الحالتين ومقدار الانخفاض في الحالة الاخرى يكونان هما هما ، اي ١٥ شلناً . اذن ، لقد كان ذلك تغيراً مفاجئاً لم يسبق له مثيل في مستوى الاجور وقد شمل في الوقت نفسه عدداً من العمال يتجاوز ٥٠ بالمئة عدد العمال الزراعيين ، اذا نحن حسبنا لا العمال المشتغلين في صناعة المنسوجات القطنية وحسب ، بل كذلك العمال التابعين لها بصورة غير مباشرة . ولكن هل هبط سعر القمح ؟ كلا ، لقد ارتفع من مستواه الوسطي السنوي ومقداره ٤٧ شلناً و٨ بنسات للمكيال ، في السنوات الثلاث ١٨٥٨ ــ ١٨٦٠ ، الى المستوى الوسطي السنوي ومقداره ٥٥ شلناً و١٠ بنسات للمكيال ، اثناء السنوات الثلاث ١٨٦١ ــ ١٨٦٣ . اما فيما يتعلق بالنقد ، فان دار سك العملة قد اصدرت في عام ١٨٦١ عملة مقدارها ٨٦٧٣٢٣٢ ليرة سترلينية مقابل ٣٣٧٨١٠٢ ليرة سترلينية في عام ١٨٦٠ . وبتعبير آخر ، لقد اصدرت دار سك العملة ٥٢٩٥١٣٠ ليرة سترلينية في عام ١٨٦١ زيادة عما في عام ١٨٦٠ . صحيح ان النقود الورقية المتداولة في عام ١٨٦١

www.kassioun.org

كانت اقل بـ ١٣١٩٠٠٠ ليرة سترلينية مما في عام ١٨٦٠ . فاذا طرحنا هذا المبلغ ، يظل مع ذلك فائض من النقد في عام ١٨٦١ ، بالمقارنة مع سنة ١٨٦٠ المزدهرة ، يساوي ٣٩٧٦١٣٠ ليرة سترلينية ، او قرابة اربعة ملايين ليرة سترلينية . اما الاحتياطي من الذهب لدى بنك انجلترا ، فقد هبط في هذه المدة ، ان لم يكن بالنسبة نفسها ، فبنسبة تكاد تكون مساوية .

ولنقارن بين عام ١٨٦٢ وعام ١٨٤٢ . فيما عدا الزيادة الضخمة في قيمة وكمية البضائع المتداولة ، ارتفع ، في عام ١٨٦٢ ، الرأسمال المدفوع بصورة دائمة مستمرة مقابل الاسهم ، والسندات ، وغيرها ، ومقابل اسهم السكك الحديدية في انجلترا وويلز الى ٣٢٠ مليون ليرة سترلينية ، وهو مبلغ كان يمكن ان يبدو اسطورياً في عام ١٨٤٢ . ومع ذلك فان المبلغ الاجمالي للنقود المتداولة كان في عام ١٨٦٢ المبلغ نفسه تقريباً الذي كان في عام ١٨٤٢ . وعلى العموم يلاحظ اتجاه نحو نقصان النقود الموجودة قيد التداول نقصاناً مطرداً ، برغم النمو الضخم لا في القيمة العامة للبضائع وحسب ، بل كذلك في ارقام جميع الصفقات النقدية . وهذا ، من وجهة نظر صديقنا ويسطن ، لغز لا حل له .

ولو انه بحث الامر بمزيد من العمق بعض الشيء لتبين له ان قيمة ومجموع البضائع المتداولة وكمية الصفقات النقدية المعقودة هي ، على العموم ، في تغير كل يوم — حتى بصرف النظر تماماً عن الاجور وحتى مع افتراض انها ثابتة ؛ وان كمية النقود الورقية المصدرة تتغير كل يوم ، وانه يتغير كل يوم مبلغ

www.kassioun.org

المدفوعات التي تجري بدون نقود ، عن طريق السندات ، والكمبيالات ، والحسابات الجارية ، وغرف المحاسبة ؛ وانه بمقدار ما تكون ثمة حاجة حقيقية الى العملة المعدنية تتغير كل يوم النسبة بين كمية النقود المتداولة ، من جهة ، واحتياطي العملات والسبائك الموجودة في اقبية البنوك من جهة اخرى ؛ وان مقدار الذهب الضروري للتداول الوطني ومقدار ما يصدر منه الى الخارج من اجل التداول الدولي يتغيران كل يوم ؛ ولكان ادرك ان عقيدته بشأن ثبات كمية النقود هي خطيئة نكراء متعارضة مع وقائع حياتنا اليومية . ولكان على المواطن ويسطن ان ينكب على دراسة القوانين التي تتيح للتداول النقدي ان يتكيف مع ظروف مستمرة التغير ، بدلا من ان يحوّل جهله قوانين التداول النقدي الى حجة ضد زيادة الاجور .

٤ ــ العرض والطلب

ان صديقنا ويسطن يتبنى المثل اللاتيني : «repetitio est mater studiorum» اي : التكرار ابو التعلم ، ولذلك يستأنف عقيدته الاولية بشكل جديد ، مؤكداً ان تناقص النقد الناجم عن زيادة الاجور لا بد ان يؤدي الى تناقص رأس المال ، الخ . . ولما كنا قد تكلمنا عن تخيلاته بشأن النقود ، فاني ارى مما لا جدوى منه البتة ان اتناول بالتفصيل هذه العواقب المتخيلة التي تتفرع ، في رأيه ، عن هزات التداول النقدي التي اختلقها . فاحرى ان احاول بصورة مباشرة الوصول بعقيدته ــ التي تظل

www.kassioun.org

دائماً هي هي ، وان يكن يكررها بكل هذه الاشكال المتنوعة — الى صياغتها النظرية البسيطة .

ان اسلوبه غير الانتقادي في معالجة موضوعه يتجلى للعيان من ملاحظة واحدة فقط . انه معارض لزيادة الاجور ، او ضد الاجور العالية ، كنتيجة لزيادتها . ولكني اسأله : ما هي الاجور العالية ، وما هي الاجور المنخفضة ؟ ولماذا ، مثلا ، تؤلف الخمسة شلنات في الاسبوع اجرة منخفضة ، والعشرون شلناً في الاسبوع اجرة عالية ؟ فاذا كانت الخمسة منخفضة بالنسبة للعشرين ، فالعشرون اشد انخفاضاً بالنسبة للمئتين . واذا ما القى احد محاضرة عن ميزان الحرارة ، فانه لا يعلمنا شيئاً اذا ما راح يبهرج الكلام عن الدرجات المنخفضة والدرجات العالية . فعليه قبل كل شيء ان يقول كيف تحدد نقطة التجمد ونقطة الغليان ، وان يبين ان نقطتي الانطلاق هاتين تحددهما قوانين الطبيعة لا اهواء من يبيع ميازين الحرارة او من يصنعها . اما المواطن ويسطن ،فقد عجز ، وهو يتناول الاجور والارباح ، عن استخلاص نقاط الانطلاق هذه من القوانين الاقتصادية ، بل هو لم يشعر حتى بضرورة البحث عنها . انه يكتفي بتبني التعبيرين الشائعين في اوساط التافهين الضيقي الافق ، تعبيري العالي والمنخفض كما لو ان لهما معنى محدداً بصورة دقيقة ، مع ان من الجلي تماماً ان من غير الممكن وصف الاجور بانها عالية او منخفضة الا بموجب معيار ما يقاس به مقدارها .

انه لا يستطيع ان يقول لي لماذا يدفع مقدار معين من النقود لقاء كمية معينة من العمل . فاذا ما اجابني : ان هذا

www.kassioun.org

يجري بموجب قانون العرض والطلب ، فاني لاسأله على الفور : وبموجب اي قانون ينتظم العرض والطلب هما بالذات ؟ ان جواباً من هذا القبيل من شأنه ان يضعه على الفور في مأزق . فالنسب بين عرض العمل وطلبه خاضعة لتغيرات دائمة ، ومعها تتغير اسعار العمل في السوق . فاذا ما تجاوز الطلب العرض ترتفع الاجور . واذا ما تجاوز العرض الطلب تنخفض الاجور ، مع انه قد يكون من الضروري في ظروف من هذا القبيل تلمس الحالة الفعلية للطلب والعرض ، مثلا ، عن طريق اضراب او اية وسيلة اخرى . ولكن اذا ما نظرت الى العرض والطلب كقانون ينظم الاجور ، فانه يكون من السخف والتفاهة مناهضة زيادة الاجور ، ذلك لأن الزيادة الدورية للاجور هي ، بموجب القانون الاعلى الذي تستشهد به ، حتمية ومبررة شأنها شأن تخفيضها الدوري . ولكن اذا كنت لا تعتبر العرض والطلب قانوناً منظماً للاجور ، فاني اعود الى تكرار سؤالي : لماذا يدفع مبلغ معين من النقود مقابل كمية معينة من العمل ؟

ولكن لنبحث الامر من وجهة نظر اوسع : أنكم تخطئون كل الخطأ اذا ما خيل اليكم ان قيمة العمل او اية بضاعة اخرى يحددها ، في حاصل الامر ، العرض والطلب . ان العرض والطلب لا ينظمان غير التقلبات الموقتة في اسعار السوق . ان في وسعهما ايضاح السبب في ان اسعار البضاعة في السوق تزيد عن قيمتها او تنخفض عن قيمتها ، الا انهما لا يستطيعان البتة تفسير هذه القيمة ذاتها . فلنفترض ان العرض والطلب متوازنان احدهما مع الآخر ، او ، كما يقول الاقتصاديون ، يغطي احدهما الآخر .

www.kassioun.org

ولكن حين تكون هاتان القوتان المتنازعتان متعادلتي القدرة ، فان احداهما تشل الاخرى وتكفان عن العمل في اتجاه او في آخر . وحين يتوازن العرض والطلب ، ويكفان بالتالي عن العمل ، فان اسعار السوق للبضاعة تكون مطابقة لقيمتها الحقيقية ، مطابقة للسعر الطبيعي الذي تتأرجح حوله اسعارها في السوق . ولذلك ليس لنا ، عند بحث طبيعة هذه القيمة ، ان نهتم اي اهتمام بما للعرض والطلب من تأثيرات موقتة على اسعار السوق . وهذا يتعلق بالاجور كما يتعلق بأسعار جميع البضائع الاخرى .

٥ ــ الاجور والاسعار

ان جميع حجج صديقنا ، اذا ما احيلت الى صياغتها النظرية البسيطة ، تؤول الى العقيدة الوحيدة التالية : « أن اسعار البضائع تحدد او تنظم بالاجور » .

بوسعي الاستشهاد بالتجربة العملية من اجل دحض هذا الخطأ الذي مر عليه الزمن وبات مدحوضاً . وبوسعي ان الفت نظركم الى ان الانتاج الذي هو من فعل سواعد عمال المعامل الانجليز ، وعمال المناجم ، والورشات البحرية ، وغيرها ، الذين ينالون اجوراً عالية نسبياً على عملهم ، يباع بارخص من الانتاج المماثل للامم الاخرى ، في حين ان منتجات عمل العمال الزراعيين الانجليز ، مثلا ، الذين ينالون اجوراً منخفضة نسبياً على عملهم ، اغلى من هذه المنتجات لدى جميع الامم الاخرى

www.kassioun.org

تقريباً . وبوسعي ، عن طريق المقارنة بين المنتجات المختلفة لبلد بذاته او بين بضائع مختلف البلدان ، ان ابين لكم ان العمل ذا الاجرة العالية ، خلا بعض استثناءات ظاهرية اكثر منها حقيقية ، ينتج بصورة وسطية البضائع الرخيصة ، والعمل الضئيل الاجرة هو الذي ينتج البضائع الغالية . وطبيعي ان هذا لا يبرهن على ان السعر العالي للعمل في احدى الحالتين وسعره المنخفض في الحالة الاخرى هما السببان لكل من هذين المفعولين المتعارضين ، ولكن هذا يبرهن على كل حال ان اسعار البضائع لا تحددها اسعار العمل . ولكننا لسنا في حاجة قط للجوء الى هذه الطريقة التجريبية .

ولكن قد ينكر احدهم ان المواطن ويسطن قد قدم العقيدة القائلة : « ان اسعار البضائع تحدد او تنظم بالاجور » . انه بالفعل لم يقدم قط مثل هذه الصيغة . بل لقد قال ، بالعكس ، ان الربح والريع يؤلفان ايضاً جزء لا يتجزأ من اسعار البضائع ؛ فمن اسعار البضائع لا تدفع اجور العمال وحسب ، بل تدفع كذلك ارباح الرأسماليين وريع ملاكي الاراضي . ولكن من اي شيء تتكون الاسعار في رأيه ؟ من الاجور بالدرجة الاولى . ثم تضاف نسبة مئوية اضافية لمصلحة الرأسمالي ونسبة مئوية اضافية اخرى لمصلحة مالك الارض . ولنفترض ان اجرة العمل المستخدم في انتاج البضاعة هي عشرة . فاذا كان معدل الربح يساوي ١٠٠ بالمئة من الاجور المدفوعة ، فان الرأسالي يضيف ١٠ ، واذا كان معدل الريع يساوي ايضاً ١٠٠ بالمئة ، فتضاف عشرة اخرى . واذ ذاك يساوي السعر الاجمالي للبضاعة ٣٠ . بيد ان مثل هذا التحديد للاسعار انما يعني ببساطة ان السعر تحدده الاجرة . واذا

www.kassioun.org

كانت الاجور ، في الحالة آنفة الذكر ، ترتفع الى ٢٠ ، فان سعر البضاعة يرتفع الى ٦٠ ، وهلم جراً . وعلى هذا فان جميع المؤلفين القدامى في شؤون الاقتصاد السياسي ، القائلين بالعقيدة الزاعمة ان الاجور تنظم الاسعار ، قد حاولوا البرهنة على هذه الفكرة معتبرين الربح والريع مجرد نسبة مئوية مضافة الى الاجرة .

وطبيعي ان احداً منهم لم يكن بقادر على الرجوع بحدود النسب المئوية هذه الى قانون اقتصادي ما . بل لقد بدا ، بالعكس ، انهم يعتقدون ان الربح يقرر وفقاً للتقاليد والعادات ولارادة الرأسماليين ، او لاية طريقة اخرى كيفية وغير قابلة للتفسير . وهم اذ يؤكدون ان الربح تحدده المزاحمة بين الرأسماليين ، فان هذا لا يعني شيئاً البتة . صحيح ان هذه المزاحمة تسوّي بالتأكيد بين مختلف معدلات الارباح في مختلف فروع الانتاج ، اي تعيدها الى مستوى وسطي واحد ، الا انه لا يمكن لها البتة ان تحدد هذا المستوى نفسه ، او المعدل العام للربح .

وماذا نعني حين نقول ان اسعار البضائع تحددها الاجور ؟ لما كانت الاجور هي تسمية سعر العمل ، فاننا نعني ان اسعار البضائع ينظمها سعر العمل . ولما كان « السعر » هو القيمة التبادلية — وحين اتكلم عن القيمة فانما اعني بذلك دائماً القيمة التبادلية — القيمة التبادلية المعبر عنها بالنقد ، فان الامر يؤول الى القول بان « قيمة البضاعة تحددها قيمة العمل » ، او ان « قيمة العمل هي المقياس العام للقيمة » .

ولكن كيف تحدد « قيمة العمل » نفسها في هذه الحال ؟

www.kassioun.org

هنا نصل الى مأزق . اننا ، بالتأكيد ، نقع في مأزق ؛ اذا كنا نحاول التفكير على نحو منطقي . بيد ان المدافعين عن هذا المذهب لا يهتمون كثيراً بالمنطق . خذوا ، مثلا ، صديقنا ويسطن . لقد قال لنا ، اولا ، ان الاجور تحدد اسعار البضائع ، وان الاسعار ، بالتالي ، لا بد ان ترتفع هي ايضاً حين ترتفع الاجور . ثم راح يبرهن لنا ان ارتفاع الاجور ، على الضد من ذلك ، لا يأتي باية فائدة ، اذ ان اسعار البضائع سترتفع ، والاجور انما تقاس بالفعل باسعار البضائع التي تنفق عليها . وهكذا نبدأ بالتصريح بان قيمة العمل تحدد قيمة البضاعة ، وننتهي بالتصريح بان قيمة البضاعة تحدد قيمة العمل . وهكذا ندور في حلقة مفرغة ، ولا نصل الى اي استنتاج .

وبديهي في النهاية اننا اذا كنا نجعل من قيمة بضاعة ما ، كالعمل ، مثلا ، او القمح او اية بضاعة اخرى المعيار العام والمنظم للقيمة ، فلسنا نفعل غير تنحية الصعوبة ، اذ اننا نحدد قيمة بقيمة اخرى هي ، بدورها ، في حاجة الى تحديد .

ان العقيدة التي بموجبها « تحدد الاجور اسعار البضائع » تؤول في صياغتها الاكثر تجريداً الى ان «القيمة تحدد القيمة » ، وهذا القول المكرور انما يعني بالفعل اننا لا نعلم شيئاً عن القيمة . واذا ما سلمنا بهذه المقدمة ، فان كل مناقشة بشأن القوانين العامة للاقتصاد السياسي تتحول الى ثرثرة فارغة . ولذلك ، كانت المأثرة الكبرى لريكاردو هي انه ، في مؤلفه « مبادئ الاقتصاد السياسي » ، الصادر عام ١٨١٧ ، قد دحض الفكرة الشائعة القديمة والخاطئة التي اكل الدهر عليها وشرب ، الزاعمة ان « الاجور

www.kassioun.org

تحدد الاسعار » ، الفكرة التي كان آدام سميث واسلافه الفرنسيون قد نبذوها في الاقسام العلمية حقاً من بحوثهم ، الا انهم مع ذلك كرروها في فصول اكثر سطحية وابتذالا .

٦ ــ القيمة والعمل

وصلت الآن ، ايها المواطنون ، الى النقطة التي ينبغي عليّ فيها ان اباشر الايضاح الحقيقي للمسألة موضع البحث . لست استطيع الوعد بان اقوم بهذا على نحو مرض تماماً ، اذ ان ذلك يقتضيني تناول حقل الاقتصاد السياسي بكامله . فليس في وسعي ، كما يقول الفرنسيون ، الا «effleurer la question» ، اي إلا تلمس النقاط الاساسية .

السؤال الاول الذي ينبغي ان نطرحه هو : اي شيء هي قيمة البضاعة وبماذا تحدد ؟

قد يبدو للوهلة الاولى ان قيمة البضاعة شيء نسبي تماماً ، لا يمكن تحديده اذا لم ينظر الى البضاعة في علاقاتها مع جميع البضائع . فنحن ، بالفعل ، حين نتحدث عن القيمة ، عن القيمة التبادلية لبضاعة ما ، انما تكون في ذهننا الكميات النسبية التي يمكن بها تبادل هذه البضاعة مقابل جميع البضائع الاخرى . ولكن يرد هنا هذا السؤال : كيف تحدد النسب التي يجري بها تبادل البضائع بعضها ببعض ؟

اننا نعلم ، بالتجربة ، ان هذه النسب متنوعة تنوعاً لا نهاية له . فاذا اخذنا بضاعة ما ، كالقمح مثلا ، نجد ان مكيالا من

www.kassioun.org

القمح يبادل بمختلف البضائع الاخرى بنسب مختلفة لا تكاد تكون لها نهاية . ولكن ، لما كانت قيمته تظل هي هي في جميع هذه الحالات ، بصرف النظر عما اذا كان التعبير عنها بالحرير ، ام بالذهب ، ام بأية بضاعة اخرى ، فان هذه القيمة لا بد ان تكون شيئاً متميزاً عن تلك النسب المختلفة التي بموجبها يجري تبادلها مقابل بضائع اخرى ، وشيئاً مستقلا عنها . لا بد ان تكون ثمة امكانية للتعبير عنها بشكل متميز عن هذه المعادلات المختلفة بين مختلف البضائع .

وبعد : حين اقول ان مكيالا من القمح يبادل مقابل الحديد بنسبة معينة ، او ان قيمة مكيال واحد من القمح يعبر عنها بكمية معينة من الحديد ، فانما اقول بذلك ان قيمة القمح ومعادله من الحديد مساويان لشيء ثالث ما ليس قمحاً ولا حديداً ، ما دمت انطلق من انهما يعبران عن مقدار واحد بعينه بشكلين مختلفين . ولذلك ، ان كلا من هاتين البضاعتين ، سواء القمح ام الحديد ، لا بد ان تكون ، بصورة مستقلة عن الاخرى ، آئلة الى ذلك الشيء الثالث الذي يؤلف مقياسهما المشترك .

وبغية ايضاح هذه الفكرة ، سآتي بمثال من الهندسة في منتهى البساطة . كيف نعمل حين نقارن بين مساحة المثلثات لشتى الاشكال والمقادير ، او حين نقارن ، من حيث المساحة ، بين المثلثات وبين المستطيلات او بينها وبين اي شكل متعدد الاضلاع ؟ اننا نحيل مساحة مثلث ما الى تعبير مختلف تماماً عن شكله المرئي . ولما كنا نعلم بان مساحة المثلث تساوي نصف حاصل ضرب قاعدته بارتفاعه ، فاننا نستطيع المقارنة بين

www.kassioun.org

المساحات المختلفة لجميع انواع المثلثات وجميع الاشكال المتعددة الاضلاع بعضها مع بعض ، ما دام كل شكل من هذه الاشكال يمكن ان يقسم الى عدد ما من المثلثات .

وهذه الطريقة نفسها ينبغي استخدامها فيما يتعلق بقيم البضائع ايضاً . ينبغي ان نتمكن من احالتها جميعاً الى تعبير واحد مشترك بينها جميعاً ، فنتميزها فقط حسب النسب التي تحتويها من هذا المقياس المشترك .

ولما كانت القيم التبادلية للبضائع ليست سوى الوظائف الاجتماعية لهذه الاشياء ، ولا يجمعها اي جامع بخصائصها الطبيعية ، فينبغى لنا قبل كل شيء ان نتساءل : ما هو الجوهر الاجتماعي المشترك لجميع البضائع ؟ انه العمل . فمن اجل انتاج بضاعة لا بد ان ينفق فيها او يدخل فيها مقدار معين من العمل . ولست اتكلم عن العمل وحسب ، بل ايضاً عن العمل الاجتماعي . فالانسان الذي ينتج شيئاً لحاجته الخاصة مباشرة ، من اجل ان يستهلكه هو نفسه ، يصنع منتوجاً ، لا بضاعة . وهو بوصفه منتجاً ، مشتغلا لنفسه بالذات ، لا يجمعه بالمجتمع اي جامع . ولكن من اجل انتاج بضاعة ينبغي لهذا الانسان ان ينتج ليس فقط شيئاً يلبي حاجة اجتماعية ما ، بل ينبغي ايضاً ان يكون عمله بالذات جزء لا يتجزأ من المجموع الكلي للعمل المبذول من قبل المجتمع . ينبغي ان يكون عمله خاضعاً لتقسيم العمل القائم داخل المجتمع . انه لا شيء بدون شعب العمل الاخرى ، وهو بدوره ضروري لتكملتها .

www.kassioun.org

وحين ننظر الى البضائع كقيم ، انما ننظر اليها حصراً بوصفها عملا اجتماعياً متجسداً محدداً او ، اذا شئتم ، متبلوراً . وهي من وجهة النظر هذه لا يمكن ان يتميز بعضها عن بعض الا من حيث انها تمثل كمية من العمل اكبر او اصغر . فمثلا ، تستخدم في انتاج منديل من الحرير كمية من العمل اكبر من الكمية المبذولة في انتاج آجرّة . ولكن كيف تقاس كمية العمل ؟ بالزمن الذي يستغرقه العمل ، — بالساعات ، بالايام ، الخ . ولاستخدام هذا المقياس للعمل ، ينبغي ان تحال جميع انواع العمل الى عمل وسطي ، او بسيط كوحدة لها .

وبالتالي نصل الى الاستنتاج الآتي : ان للبضاعة قيمة لانها تمثل بلورة للعمل الاجتماعي . ومقدار قيمتها ، او قيمتها النسبية يتعلق بكمية الجوهر الاجتماعي الاكبر او الاصغر التي تنطوي عليها ، اي انه يتعلق بالكمية النسبية للعمل الضروري لانتاج البضاعة . ومكذا ، ان القيم النسبية للبضائع تحددها كميات او مقادير العمل المناسبة المبذولة والمتجسدة والمحددة في كل من هذه البضائع . والكميات المناسبة من البضائع ، التي تتطلب لانتاجها المدة نفسها من العمل ، متساوية . او ان قيمة بضاعة ما تتناسب وقيمة بضاعة اخرى مثلما تتناسب كمية العمل المحددة في احداهما وكمية العمل المحددة في الاخرى .

ويخيل لي ان كثيرين منكم سيسألونني : هل ثمة حقاً فرق كبير او بصورة عامة فرق ما بين التأكيد بان قيم البضائع تحدد بالاجرة والتأكيد بانها تحدد بالكمية النسبية للعمل الضروري لانتاج البضائع ؟ بيد انه ينبغي ان تعلموا ان اجرة العمل وكمية

www.kassioun.org

العمل شيئان متمايزان تماماً . فلنفترض ، مثلا ، ان في مكيال من القمح وأوقية من الذهب كميتين من العمل متساويتين . وانا اتناول هذا المثال لأن بنيامين فرنكلين قد استخدمه في دراسته الاولى ، المنشورة عام ١٧٢٩ ، تحت عنوان « تحقيق متواضع عن طبيعة وضرورة النقود الورقية » ، التي كان فيها من الاوائل الذين لمسوا الطبيعة الحقيقية للقيمة . فنحن نفترض اذن ان لمكيال من القمح وأوقية من الذهب قيمتين متساويتين ، اي انهما متعادلان لانه تبلورت فيهما كميتان متساويتان من العمل الوسطي ، اي كذا من ايام او كذا من اسابيع العمل المحدد المتناسب في كل من هاتين البضاعتين . ونحن اذ نحدد القيمتين النسبيتين للذهب والقمح على هذا النحو ، هل نهتم اي اهتمام باجرة العامل الزراعي او عامل المنجم ؟ كلا ابداً . فنحن ندع بدون تحديد على الاطلاق المسألة المتعلقة بالكيفية التي جرى بها دفع اجرة العمل اليومي او الاسبوعي ، او حتى مسألة معرفة ما اذا كان قد جرى استخدام العمل المأجور بصورة عامة . وما دام الامر كذلك ، فان اجرة العاملين يمكن ان تكون جد متفاوتة . فالعامل الذي جسد عمله في مكيال من القمح ربما لا يكون قد حصل مقابل ذلك الا على ربع المكيال ، وبالمقابل قد يكون العامل الذي اشتغل في المنجم قد حصل على نصف أوقية من الذهب . او اذا افترضنا ان اجرتهما واحدة ، فيمكن ان تبتعد بشتى النسب المختلفة عن قيم البضائع التي انتجاها . يمكن ان تعادل نصف ، او ثلث ، او ربع ، او خمس ، او اي جزء آخر من مكيال القمح او أوقية الذهب . وبالطبع لا يمكن ان تتجاوز

www.kassioun.org

اجرتهما قيم البضائع التي انتجاها ، لا يمكن ان تكون اكثر منها ، بل يمكن ان تكون اقل منها ، وبشتى الدرجات المختلفة . ان اجرتهما ستكون محددة بقيم المنتجات ، ولكن قيم منتجاتهما لن تكون قط محددة بالاجرة . والشيء الاهم هو ان القيم ، القيم النسبية للقمح والذهب ، مثلا ، تحدد بصورة مستقلة تماماً عن قيمة العمل المنفق ، اي عن الاجرة . ولهذا كان تحديد قيم البضائع بالكمية النسبية للعمل المحدد فيها مختلفاً كل الاختلاف عن الطريقة المكرورة لتحديد قيم البضائع بقيمة العمل او بالاجرة . على ان هذه النقطة ستزداد وضوحاً اثناء بحثنا .

عند حساب القيمة التبادلية لبضاعة ما ، يجب ان نضيف الى كمية العمل المنفق في المرحلة الاخيرة من الانتاج كمية العمل المنفقة سابقاً في المادة الاولية للبضاعة ، وكذلك كمية العمل المنفقة في التجهيزات ، والادوات ، والآلات ، والابنية الضرورية لانجاز العمل . مثلا ، ان قيمة كمية ما من غزل القطن هي الكمية من العمل المتبلور المضافة الى القطن اثناء الغزل وكمية العمل المبذولة سابقاً في القطن نفسه ، وكمية العمل المتجسدة في الفحم والزيت وغير ذلك من المواد الثانوية المستعملة وكمية العمل المبذولة في الآلة البخارية ، وفي المغازل وفي ابنية المعمل ، وهلم جراً . ان ادوات الانتاج بالمعنى الدقيق للكلمة كالادوات ، والآلات ، والابنية تستخدم باستمرار مدة متفاوتة الطول اثناء عمليات الانتاج المتكررة . ولو انها كانت تستهلك دفعة واحدة ، كالمواد الاولية ، لكانت كل قيمتها قد انتقلت فوراً الى البضائع التي استخدمت في انتاجها . ولكن لما كان المغزل ،

www.kassioun.org

مثلا ، لا يستهلك الا شيئاً فشيئاً ، فانه يجري حساب وسطي يكون اساسه المدة الوسطية لبقاء المغزل ، واستهلاكه الوسطي ، اثناء مدة محددة ، لنقل خلال يوم واحد . بهذه الطريقة نحسب كم ينتقل من قيمة المغزل الى الغزل المنتج في يوم واحد ، وبالتالى اي جزء من الكمية الكلية للعمل الداخل ، مثلا ، في رطل من الغزل يعود الى العمل المبذول سابقاً في المغزل . وما من حاجة ، من اجل الموضوع القائم امامنا ، للتوقف بمزيد من الاسهاب عند هذه المسألة .

قد يبدو انه اذا كانت قيمة البضاعة تحدد بكمية العمل المنفق لانتاجها ، ينتج من ذلك انه كلما كان العامل كسولا وغير حاذق ازدادت قيمة البضاعة المصنوعة من قبله ، ما دام الوقت اللازم لصنع هذه البضاعة اطول . بيد ان استنتاجاً من هذا القبيل يكون خطأً كئيباً . وانكم لتذكرون اني استخدمت عبارة « العمل الاجتماعي » ، وان صفة « الاجتماعي » هذه تعني الكثير جداً . فنحن حين نقول ان قيمة البضاعة تحددها كمية العمل الداخل او المتبلور فيها ، فانما نعني بذلك كمية العمل الضرورية لانتاجها في حالة اجتماعية معينة ، في ظروف اجتماعية وسطية معينة للانتاج ، ولدى وجود مستوى اجتماعي وسطي معين لشدة ومهارة العمل المستخدم . فحين زاحم النول البخاري في انجلترا النول اليدوي لم يحتج الامر الا الى نصف مدة العمل السابقة لتحويل كمية معينة من الغزل الى بردة من النسيج القطني او الجوخ . صحيح ان الحائك اليدوي المسكين اضطر اذ ذاك لأن يشتغل ١٧ او ١٨ ساعة في اليوم بدلا من

www.kassioun.org

٩ او ١٠ ساعات كما في السابق . ولكن نتاج هذه الساعات العشرين من عمله لم يعد يمثل غير عشر ساعات من وقت العمل الاجتماعي ، اي الساعات العشر من العمل الضروري اجتماعياً لتحويل كمية معينة من الغزل الى قماش منسوج . ولذلك لم يكن لنتاج ساعات عمله العشرين هذه قيمة اكثر من قيمة نتاجه المصنوع سابقاً في عشر ساعات .

وهكذا ، اذا كانت كمية العمل الضروري اجتماعياً المتجسد في البضائع هي التي تحدد قيمتها التبادلية ، فان كل زيادة في كمية العمل الذي يتطلبه انتاج بضاعة لا يمكن الا ان تزيد قيمتها ، وكل نقص في هذه الكمية لا بد ان يخفضها .

فاذا ما ظلت كمية العمل الضرورية لانتاج البضائع المعينة ثابتة ، فتظل قيمها النسبية ايضاً ثابتة . ولكن الامر ليس كذلك . ان كمية العمل الضرورية لانتاج بضاعة ما تتغير باستمرار مع تبدل القوة الانتاجية للعمل المبذول . وكلما ازدادت قوة العمل الانتاجية ، ازداد الانتاج في مدة معينة من العمل ، وكلما انخفضت قوة العمل الانتاجية يقل الانتاج في الوحدة نفسها من الزمن . فاذا اصبح ضرورياً مثلا ، بسبب تزايد السكان ، ان تزرع ارض اقل خصوبة ، فان الكمية نفسها من المنتجات لا يمكن الحصول عليها الا بانفاق كمية اكبر من العمل ، ونتيجة لذلك ترتفع قيمة المنتجات الزراعية . ومن جهة اخرى ، اذا كان غزّال واحد يحول الى خيوط ، بوسائل الانتاج الحديثة ، في يوم عمل واحد ، قطناً يزيد بألوف عديدة من المرات عما كان يستطيع تحويله سابقاً بدولاب المغزل في المدة نفسها من الزمن ، فمن الواضح ان كل

www.kassioun.org

رطل من القطن سيمتص من عمل الغزّال اقل بألوف عديدة من المرات مما في السابق ، وبالتالي ستكون القيمة المضافة بعملية الغزل الى كل رطل من القطن اقل بألوف عديدة من المرات مما في السابق . وبالتالي ستهبط قيمة الغزل بالنسبة نفسها .

واذا صرفنا النظر عن فروق الخواص الطبيعية والبراعة في العمل المكتسبة لدى مختلف الناس ، فان قوة العمل الانتاجية لا بد ان تكون متعلقة على نحو رئيسي :

١) بالظروف الطبيعية للعمل ، اي : خصوبة التربة ، وغنى المناجم ، الخ . ؛

٢) بالاتقان المطرد لقوى العمل الاجتماعية الذي يرتبط بالانتاج الضخم وبتمركز رأس المال وتجميع العمل ، وتقسيم العمل ، والآلات ، واتقان طرق الانتاج ، واستخدام العوامل الكيمياوية والطبيعية الاخرى وتقليص الوقت والمساحة بفضل الوسائل الجديدة للمواصلات ، وشتى الاكتشافات الاخرى التي يحمل العلم بواسطتها القوى الطبيعية على خدمة العمل فتتطور بفضلها صفته الاجتماعية ، التعاونية . وكلما تعاظمت قوة العمل الانتاجية ، تضاءل العمل المنفق في كمية معينة من المنتجات ، وبالتالي قلت قيمة المنتجات . وكلما تدنت قوة العمل الانتاجية ازداد العمل المنفق في كمية معينة من المنتجات ، وبالتالي ارتفعت قيمتها .

ولذلك فان في وسعنا ان نتخذ ما يلي قانوناً عاماً :

ان قيم البضائع تتناسب تناسباً طردياً مع مدة العمل المنفق في انتاجها وتناسباً عكسياً مع القوة الانتاجية للعمل المنفق .

www.kassioun.org

لقد تحدثنا حتى الآن عن القيمة ، واضيف الآن بضع كلمات عن السعر ، وهو شكل خاص تتخذه القيمة .

ليس السعر بحد ذاته غير التعبير النقدي عن القيمة . فمثلا ، ان قيم جميع البضائع في انجلترا يعبر عنها بالاسعار الذهبية ، في حين انها في القارة يعبر عنها على نحو رئيسي بالاسعار الفضية . وقيمة الذهب او الفضة ، كقيمة جميع البضائع الاخرى ، تحدد بكمية العمل الضروري لاستخراجهما . وانتم تبادلون مقداراً معيناً من انتاجكم الوطني الذي تتبلور فيه كمية معينة من عملكم الوطني مقابل انتاج البلدان المنتجة للذهب والفضة ، وهو انتاج تتبلور فيه كمية معينة من عملها هي . وعن هذا الطريق بالذات ، اي عملياً بمبادلة بضاعة ببضاعة ، يتعود الناس التعبير عن قيم جميع البضائع ، اي عن كميات العمل المنفق في صنعها ، بالذهب وبالفضة . ولدى النظر بامعان الى هذا التعبير النقدي عن القيمة ، او — وهو الشيء نفسه في آخر المطاف — الى تحول القيمة الى سعر ، تجدون اننا هنا حيال العملية التي تأخذ قيم جميع البضائع عن طريقها شكلا مستقلا متجانساً ، او التي يعبر عنها بها بوصفها كميات من عمل اجتماعي واحد . ولما كان السعر ليس سوى التعبير النقدي عن القيمة ، فقد سماه آدام سميث السعر الطبيعي والفيزيوقراطيون الفرنسيون (٨) « السعر الضروري » .

فما هي العلاقة اذن بين القيمة واسعار السوق ، او بين الاسعار الطبيعية واسعار السوق ؟ انكم تعلمون ان سعر السوق هو نفسه لجميع البضائع التي هي من نوع واحد ، مهما تختلف ظروف انتاج المنتجين كل على حدة . ان اسعار السوق لا تعبر

www.kassioun.org

الا عن الكمية الوسطية من العمل الاجتماعي الضروري في الظروف الوسطية للانتاج لتموين السوق بكمية معينة من منتجات معينة . وهذه الاسعار محسوبة وفقاً للكمية الكلية لبضاعة من نوع معين . وبهذا المقدار يتطابق سعر السوق للبضاعة مع قيمتها . ومن جهة اخرى ، ان تقلبات اسعار السوق التي تتجاوز احياناً القيمة او السعر الطبيعي ، وتهبط عنها احياناً اخرى ، تتعلق بتقلبات العرض والطلب . وانحرافات اسعار السوق عن القيم تلاحظ على الدوام ، ولكن ، كما يقول آدام سميث :

« ان السعر الطبيعي هو مثل السعر المركزي الذي ما تنفك تتجه نحوه اسعار جميع البضائع . ويمكن احياناً لبعض الظروف العرضية ان تجعلها معلقة عالياً جداً فوق مستوى السعر الطبيعي ، وان تهوي بها احياناً الى ما دون هذا المستوى . ولكن مهما تكن العقبات التي تبعد الاسعار عن هذا المركز الثابت ، فانها تتجه اليه باستمرار » .

ليس في وسعي الآن بحث هذه المسألة باسهاب . يكفي القول انه حين يتوازن العرض والطلب ، تكون اسعار السوق للبضائع متطابقة مع اسعارها الطبيعية ، اي مع قيمها التي تحددها كمية العمل الضرورية لانتاج كل منها . ولكن العرض والطلب لا بد ان يتجها باستمرار نحو التوازن فيما بينهما ، رغم انهما لا يحققان ذلك الا عن طريق تعويض تقلب بآخر او ازدياد بانخفاض ، و vice versa * . واذا ما عمدتم ، بدلا من الاقتصار على ملاحظة التقلبات اليومية ، الى تحليل حركة اسعار

* – والعكس بالعكس . الناشر .

www.kassioun.org

السوق لمدة اطول ، كما فعل ، مثلا ، السيد توك في مؤلفه « تاريخ الاسعار » ، فانكم واجدون ان تقلبات اسعار السوق ، وانحرافاتها عن القيم ، وارتفاعها وهبوطها ، تتلاشى وتتعاوض ؛ وهكذا تباع جميع انواع البضائع ، وسطياً ، بقيمة كل منها ، اي باسعارها الطبيعية ، وذلك بصرف النظر عن تأثير الاحتكارات و بعض التغيرات الاخرى التي لا استطيع الآن التوقف عندها . ان الفترات الزمنية الوسطية التي تتعاوض خلالها تقلبات اسعار السوق مختلفة بالنسبة لمختلف انواع البضائع ، اذ ان توفيق العرض مع الطلب ايسر بالنسبة لصنف من البضائع واصعب بالنسبة لآخر .

وعلى هذا ، اذا كانت جميع انواع البضائع تباع ، على العموم ولآجال طويلة نوعاً ما ، بقيم كل منها ، فمن غير المعقول الافتراض بان الربح — لا في حالات على حدة ، بل الربح الدائم العادي في مختلف فروع الصناعة — يتأتى من الاضافات على اسعار البضائع ، اى من كون البضائع تباع بسعر يتجاوز قيمتها . وان عدم معقولية هذه الفكرة ليتجلى حين نحاول تعميمها . فما يربحه المرء دائماً كبائع لا بد ان يخسره دائماً كمشتر . ولا عبرة للقول في ان ثمة اناساً هم مشترون دون ان يكونوا بائعين او مستهلكون دون ان يكونوا منتجين . فان ما يدفعه هؤلاء الناس للمنتجين ، ينبغي ان يكونوا قد اخذوه في البداية من هؤلاء بدون مقابل . وحين يشرع احدهم بأخذ مالك ثم يرده اليك بشراء بضائعك ، فانك لن تغتني ابداً حتى ولو بعتها له غالياً جداً . ومثل هذا النوع من الصفقات قد يقلل الخسارة ، الا انه لا يمكن ابداً ان يسهم في جلب ربح .

www.kassioun.org

وعلى هذا ، من اجل شرح الطبيعة العامة للربح يجب ان تنطلقوا من المبدأ القائل ان البضائع وسطياً تباع بقيمها الحقيقية ، وان الربح يحصل من بيع البضائع بقيمها ، اي من بيعها بنسبة كمية العمل المتجسد فيها . فاذا كنتم لا تستطيعون شرح الربح على اساس هذا الافتراض ، فليس في وسعكم شرحه على الاطلاق . وقد يبدو هذا امراً مستغرباً ومناقضاً للتجربة اليومية . بيد ان من المستغرب ايضاً ان الارض تدور حول الشمس وان الماء يتألف من غازين قابلين للاشتعال السريع . ان الحقائق العلمية مستغربة دائماً حين يحكم عليها بناء على التجربة اليومية التي لا تتناول غير ظاهر الاشياء الخادع .

٧ ــ قوة العمل

بعد ان عرضنا للتحليل ، قدر المستطاع في بحث سريع كهذا ، طبيعة القيمة ، قيمة كل بضاعة ، لا بد لنا ان نوجه انتباهنا الى قيمة العمل الخاصة . وهنا عليّ ان اثير من جديد دهشتكم بتأكيد سيبدو لكم مستغرباً . انكم جميعاً مقتنعون بان ما تبيعونه يومياً هو عملكم بالذات ، وبالتالي بان للعمل سعراً ، وبانه ــ لما كان سعر البضاعة ليس سوى التعبير النقدي عن قيمتها ــ فلا بد بالتأكيد من وجود شيء ما من قبيل قيمة العمل . بيد انه لا وجود في الواقع لشيء من قبيل قيمة العمل بالمعنى العادي للكلمة . فقد رأينا ان قيمة البضاعة تحددها كمية العمل الضروري المبلور فيها . ولكن كيف نستطيع ، تطبيقاً لمفهوم

www.kassioun.org

القيمة هذا ، ان نحدد ، مثلا ، قيمة يوم عمل من عشر ساعات ؟ كم يتضمن هذا اليوم من عمل ؟ عشر ساعات عمل . فاذا قلنا ان قيمة يوم عمل من عشر ساعات تساوي عشر ساعات عمل ، او كمية العمل التي ينطوي عليها يوم العمل هذا ، لكان ذلك تكراراً بل بالاحرى كلاماً فارغاً . اكيد اننا بعد ان نجد المعنى الحقيقي ، الا انه مخفي ، لعبارة « قيمة العمل » ، نغدو قادرين على شرح هذا التطبيق غير المعقول للقيمة ، والذي قد يبدو محالا ، على النحو الذي نستطيع به شرح حركة الاجرام السماوية المرئية ، كما تبدو لنا ، بعد ان ندرك حركتها الحقيقية .

ان ما يبيعه العامل ليس عمله مباشرة ، بل قوة عمله التي يضعها موقتاً تحت تصرف الرأسمالي . وهذا صحيح الى حد ان القوانين — لست ادري كيف في انجلترا ، ولكن على كل حال في عدة بلدان من القارة — تحدد المدة القصوى التي يسمح للشخص ان يبيع فيها قوة عمله . فلو سمح ببيع قوة العمل لامد غير محدود تكون العبودية قد عادت في الحال . واذا ما تم بيع من هذا القبيل لمدة تستغرق حياة العامل كلها ، مثلا ، فانه يجعل منه في الحال عبداً لرب عمله مدى الحياة .

وقد سبق لتوماس هوبس ، وهو من اقدم الاقتصاديين ومن اكثر الفلاسفة اصالة في انجلترا ، ان ادرك ، على نحو غريزي ، في مؤلفه « ليفيافان » ، هذا الواقع الذي لم يلاحظه جميع الذين جاؤوا بعده . فقد قال :

« ان قيمة الانسان ، او ثمنه ، هي كجميع الاشياء الاخرى ، سعره ، اي ما يعطى لقاء استعمال قوته » .

www.kassioun.org

فاذا ما انطلقنا من هذا الاساس ، يكون في وسعنا تحديد قيمة العمل كما تحدد قيمة كل بضاعة اخرى .

ولكن علينا ، قبل ان نفعل هذا ، ان نتساءل كيف تولدت هذه الظاهرة الغريبة وهي اننا نجد في السوق ، من جهة ، فئة من المشترين المالكين للارض ، وللآلات ، وللمواد الاولية ، ووسائل العيش ، اي جميع الاشياء التي هي ، باستثناء الارض غير المزروعة ، نتاج للعمل ، ومن جهة اخرى ، فئة من البائعين الذين ليس لديهم ما يبيعونه غير قوة عملهم ، غير سواعدهم العاملة وادمغتهم ؛ وان بعضهم يشترون على الدوام بقصد اجتناء الربح والاثراء ، بينما الآخرون يبيعون باستمرار لكي يقوموا أود المعيشة . ولعل دراسة هذه المسألة هي دراسة ما يسميه الاقتصاديون التراكم الاولي او البدائي ، الا انه كان ينبغي ان يسمى نزع الملكية البدائي . وانه ليتبين لنا ان ما يسمى التراكم البدائي لا يعني غير جملة من التطورات التاريخية ادت الى فصم الوحدة التي كانت قائمة سابقاً بين العامل ووسائل عمله . بيد ان دراسة من هذا النوع تخرج عن حدود موضوعي . فما دام هذا الفصم بين الشغيل ووسائل العمل قد حدث ، فانه سيبقى وسيستمر على نطاق متزايد الاتساع ابداً الى ان تطيح به ثورة جديدة جذرية في اسلوب الانتاج ، فتعيد ، بشكل تاريخي جديد ، الوحدة التي كانت قائمة من قبل .

وعلى هذا ، ما هي قيمة قوة العمل ؟

ان قيمة قوة العمل ، شأنها في ذلك شأن قيمة اية بضاعة اخرى ، تحدد بكمية العمل الضروري لانتاجها . وقوة عمل الانسان

www.kassioun.org

قائمة فقط في شخصه الحي . ولكي يتمكن الانسان من النماء والابقاء على حياته ، لا بد له من استهلاك كمية معينة من وسائل العيش . ولكن الانسان يبلى كالآلة ولا بد من استبداله بآخر . وبالاضافة الى كمية وسائل العيش الضرورية لابقاء العامل نفسه على قيد الحياة ، يحتاج الى كمية اخرى منها لتربية اولاد عليهم ان يحلوا محله في سوق العمل ويديموا جيل العمال . وفوق ذلك ، لا بد ، لتطوير قوة عمله والحصول على براعة ما ، من انفاق مبلغ معين من القيمة . ويكفينا هنا من اجل غرضنا ان ننظر فقط الى العمل الوسطي الذي تكوّن تكاليف تربيته وتعلمه مقادير زهيدة . بيد انه لا بد لي ، بهذه المناسبة ، من الاشارة الى انه بسبب اختلاف تكاليف انتاج قوة العمل المختلفة الكيفيات تختلف قيمة قوة العمل المستخدمة في مختلف فروع الانتاج . ولذلك فان المطالبة بتساوي الاجور تقوم على اساس خاطئ وهي رغبة غير معقولة لن تتحقق ابداً . ان مصدر هذه المطالبة هو تلك الراديكالية الزائفة والسطحية التي تسلم بالمقدمات مع محاولة التملص من النتائج . فعلى اساس نظام العمل المأجور ، تحدد قيمة قوة العمل كما تحدد قيمة كل بضاعة اخرى . ولما كان لمختلف انواع قوة العمل قيم مختلفة ، اي انها تتطلب لانتاجها كميات من العمل مختلفة ، فلا بد ان تكون لها بالضرورة اسعار مختلفة في سوق العمل . فالمطالبة بأجر متساو بل حتى بأجر عادل على اساس نظام العمل المأجور اشبه ما تكون بالمطالبة بالحرية على اساس نظام العبودية . فما تعتقدونه حقاً وعدلا لا دخل له

www.kassioun.org

في المسألة . ان المسألة قائمة فيما هو ضروري ومحتوم في نظام معين للانتاج .

فمن الواضح بعد كل ما قيل ان قيمة قوة العمل تحددها قيمة وسائل المعيشة الضرورية من اجل انتاج قوة العمل وتطويرها والمحافظة عليها وادامتها .

٨ ــ انتاج القيمة الزائدة

لنفترض الآن ان انتاج الكمية الوسطية من وسائل المعيشة الضرورية لعامل معين يومياً ، يتطلب ٦ ساعات من العمل الوسطي . ولنفترض ، عدا ذلك ، ان الساعات الست من العمل الوسطي متجسدة كذلك في كمية من الذهب تساوي ثلاثة شلنات . اذ ذاك تكون هذه الشلنات الثلاثة هي السعر ، او التعبير النقدي لقيمة قوة العمل اليومية لهذا العامل . وهو اذ يشتغل ست ساعات في اليوم ، ينتج كل يوم قيمة تكفي لشراء الكمية الوسطية من وسائل المعيشة التي هو في حاجة اليها يومياً ، اي من اجل الابقاء على وجوده بوصفه عاملا .

ولكن هذا الانسان هو عامل مأجور . ولذلك ، عليه ان يبيع قوة عمله للرأسمالي . فاذا هو باعها بثلاثة شلنات يومياً او بـ ١٨ شلناً اسبوعياً ، فانه يبيعها بقيمتها . ولنفترض انه غزال . واذا هو اشتغل ست ساعات في اليوم ، فانه يضيف الى القطن كل يوم قيمة قدرها ثلاثة شلنات . وهذه القيمة التي يضيفها يومياً الى القطن تؤلف المعادل المضبوط لاجرته ، اي للسعر الذي يتناوله يومياً مقابل قوة عمله . ولكن ، في هذه الحال ،

www.kassioun.org

لن تعود على الرأسمالي اية قيمة زائدة ، او نتاج زائد . وهكذا نصطدم هنا بصعوبة حقيقية .

ان الرأسمالي ، بشرائه قوة عمل العامل ودفعه قيمتها ، قد اكتسب ، كجميع المشترين الآخرين ، حق استهلاك البضاعة المشتراة واستعمالها . وكما تُستهلك الآلة او تُستعمل بتشغيلها ، كذلك تُستهلك قوة عمل الانسان ايضاً وتُستعمل باجباره على العمل . فالرأسمالي بدفعه ثمن القيمة اليومية او الاسبوعية لقوة عمل العامل ، قد اكتسب حق استخدام هذه القوة وتشغيلها طيلة اليوم كله او الاسبوع كله . وثمة ، بالطبع ، حدود معينة ليوم العمل او اسبوع العمل . الا اننا سنتناول هذا فيما بعد على نحو اكثر تفصيلا .

وبودي الآن ان الفت انتباهكم الى نقطة حاسمة .

ان قيمة قوة العمل تحددها كمية العمل الضرورية للابقاء عليها او لتجديد انتاجها ، في حين ان استخدام قوة العمل هذه ليس له من حدود غير طاقة العامل على العمل وقوته الجسدية . والقيمة اليومية او الاسبوعية لقوة العمل هي شيء متميز كل التميز عن الانفاق اليومي او الاسبوعي لهذه القوة ، مثلما يتميز العلف الذي يحتاج اليه الحصان كل التميز عن الوقت الذي يستطيع فيه حمل فارسه . فان كمية العمل التي تحدد قيمة قوة عمل العامل لا تؤلف البتة حداً لكمية العمل التي يمكن ان تقوم بها قوة عمله . فلنأخذ ، مثلا ، غزّالنا . لقد رأينا انه ، من اجل تجديد انتاج قوة عمله يومياً ، يجب عليه يومياً ان يجدد انتاج قيمة قدرها ثلاثة شلنات ، وهو يحقق هذا باشتغاله ست ساعات كل يوم .

www.kassioun.org

ولكن هذا لا يجعله عاجزاً عن العمل يومياً ١٠ ساعات او ١٢ او اكثر . بيد ان الرأسمالي ، بدفعه القيمة اليومية او الاسبوعية لقوة عمل الغزّال ، قد اكتسب حق استخدام قوة عمله طيلة اليوم كله او الاسبوع كله . وعلى هذا فان الرأسمالي يرغم الغزّال على الشغل مدة ، لنقل ، هي ١٢ ساعة في اليوم . فبالاضافة الى الساعات الست الضرورية للتعويض عن اجرته ، او قيمة قوة عمله ، سيشتغل العامل ست ساعات اخرى ، اسميها ساعات العمل الزائد ، مع العلم ان هذا العمل الزائد سيتجسد في قيمة زائدة ونتاج زائد . فاذا كان غزّالنا ، مثلا ، يضيف الى القطن بشغله ست ساعات في اليوم قيمة قدرها ثلاثة شلنات هي المعادل المضبوط لاجرته ، فانه بشغله ١٢ ساعة في اليوم يضيف الى القطن قيمة قدرها ستة شلنات وينتج كمية زائدة مناسبة من الغزول . ولما كان قد باع قوة عمله للرأسمالي ، فان كل القيمة التي اوجدها ، او كل النتاج الذي صنعه ، ملك للرأسمالي الذي يملك pro tempore * قوة عمله . وعلى هذا ، فان الرأسمالي ، بتسليفه ثلاثة شلنات ، سيحقق قيمة قدرها ستة شلنات ، اذ انه بتسليفه القيمة التي تتبلور فيها ساعات العمل الست ، سيحصل بالمقابل على قيمة تتبلور فيها ١٢ ساعة عمل . واذا ما كرر الرأسمالي هذه العملية يومياً فانه سيسلف يومياً ثلاثة شلنات وسيحصل يومياً على ستة شلنات ، سيستخدم نصفها لدفع اجور جديدة ، ويؤلف النصف الآخر القيمة الزائدة التي

* – لوقت ما . الناشر .

www.kassioun.org

لا يدفع الرأسمالي اي معادل لها . على هذا النوع بالضبط من التبادل بين الرأسمال والعمل يقوم الانتاج الرأسمالي ، او نظام العمل المأجور ، وهذا التبادل لا بد ان يؤدي دائماً الى ان العامل سيُجدَّد انتاجه كعامل ، واما الرأسمالي فكرأسمالي .

ان معدل القيمة الزائدة ، فيما اذا تساوت الظروف الاخرى ، يتعلق بالنسبة بين القسم من يوم العمل ، الضروري لتجديد قيمة قوة العمل ، والوقت الزائد ، او العمل الزائد ، المنفق لصالح الرأسمالي . فهو بالتالي يتعلق بمقدار ما يمدد يوم العمل الى ما بعد الوقت الذي لا يجدد فيه العامل بشغله غير قيمة قوة عمله ، او يقدم عوضاً عن اجرته .

٩ ــ قيمة العمل

علينا الآن ان نعود الى تعبير « قيمة العمل او سعره » .

لقد رأينا ان هذه ليست بالفعل غير قيمة قوة العمل ، مقاسة بقيمة البضائع الضرورية للمحافظة عليها . ولكن لما كان العامل لا يتناول اجرته الا بعد انهاء عمله ، ولما كان العامل يعلم ، فضلا عن ذلك ، انه في الحقيقة انما يعطي الرأسمالي عمله بالذات ، فان قيمة او سعر قوة عمله تمثل لديه حتماً قيمة او سعر عمله بالذات . فاذا كان سعر قوة عمله ثلاثة شلنات تجسدت فيها ست ساعات عمل، واذا كان الى جانب ذلك يشتغل ١٢ ساعة ، فانه لا محالة يرى في هذه الشلنات الثلاثة قيمة او سعر ١٢ ساعة عمل ، مع ان هذه الساعات الاثنتي عشرة تتجسد في قيمة قدرها ٦ شلنات . من هنا تخرج نتيجتان :

www.kassioun.org

اولا : ان قيمة او سعر قوة العمل تأخذ المظهر الخارجي لسعر او قيمة العمل نفسه ، مع ان قيمة او سعر العمل انما تمثل ، بدقيق القول ، عبارة لا معنى لها .

ثانياً : مع ان جزء فقط من العمل اليومي للعامل يدفع ثمنه بينما يظل الجزء الآخر غير مدفوع الثمن ، ومع ان هذا العمل بالذات غير المدفوع الثمن او العمل الزائد هو الذي يؤلف الاساس الذي تتكون منه القيمة الزائدة او الربح ، فانه يبدو كأن العمل كله عمل مدفوع الثمن .

هذا المظهر الخادع هو الذي يميز العمل المأجور عن اشكال العمل التاريخية الاخرى . فعلى اساس نظام العمل المأجور يبدو حتى العمل غير المدفوع الثمن عملا مدفوع الثمن . والامر بالعكس لدى الرقيق ، فحتى الجزء المدفوع الثمن من عمله يبدو كأنه عمل غير مدفوع الثمن . فقد كان لا بد ، طبعاً ، لكي يتمكن الرقيق من العمل ، ان يعيش ، وقد كان جزء من يوم عمله مستخدماً للتعويض عن قيمة اعالته هو . ولكن لما لم تكن ثمة صفقة معقودة بينه وبين سيده ، لما لم يكن ثمة لا شراء ولا بيع بين الطرفين ، فقد كان كل عمل الرقيق يبدو بلا مقابل .

ولنأخذ ، من جهة اخرى ، الفلاح القن الذي يمكن القول انه حتى الامس كان موجوداً في اوروبا الشرقية بأجملها . كان هذا الفلاح ، مثلا ، يشتغل ثلاثة ايام لنفسه في حقله الخاص او الممنوح له ، وكان في الايام الثلاثة الباقية يقوم بعمل اجباري بلا مقابل في ارض سيده . وهنا على هذه الصورة ، كان الجزء المدفوع الثمن من العمل منفصلا بشكل ملموس ، من حيث الزمان

www.kassioun.org

والمكان ، عن الجزء غير المدفوع الثمن ، وكان ليبيراليونا يأخذهم الغضب الاخلاقي لاعتبارهم فكرة اجبار الانسان على العمل مجاناً فكرة خرقاء .

والواقع ان الامر سواء في ان يشتغل انسان ثلاثة ايام في الاسبوع لنفسه في حقله الخاص وثلاثة ايام بلا مقابل في ارض سيده او ان يشتغل في المعمل او الورشة ست ساعات في اليوم لنفسه وست ساعات لرب عمله ، وان يكن جزءا العمل المدفوع الثمن وغير المدفوع ، فى الحالة الاخيرة ، متمازجين تمازجاً لا انفصام له ، وان تكن طبيعة هذه الصفقة مموهة تمويهاً تاماً عن طريق الاتفاقية والدفع في آخر الاسبوع . في احدى الحالين يبدو العمل غير المدفوع الثمن مقدماً طوعاً ، ويبدو في الاخرى منتزعاً كرهاً . هذا هو الفرق كله .

فاذا ما استعملت ، فيما بعد ، عبارة « قيمة العمل » فما ذلك الا كعبارة شائعة مألوفة للتعبير عن « قيمة قوة العمل » .

١٠ ــ الارباح تتحقق لدى بيع البضائع بقيمتها

لنفترض ان ساعة عمل وسطية تتجسد في قيمة قدرها ٦ بنسات ، او ان ١٢ ساعة عمل وسطية تتجسد في قيمة قدرها ستة شلنات . ولنفترض بالاضافة الى ذلك ان قيمة العمل هي ثلاثة شلنات ، اي نتاج ست ساعات عمل . وبعد ذلك ، اذا كانت المواد الاولية ، والآلات ، الخ ، المستخدمة في عملية انتاج البضاعة ، يتجسد فيها ٢٤ ساعة عمل وسطية ، فان قيمتها

www.kassioun.org

تساوي ١٢ شلناً . وعدا ذلك ، اذا كان العامل الذي يشغله الرأسمالي يضيف الى وسائل الانتاج هذه ١٢ ساعة عمله ، فان هذه الساعات الاثنتي عشرة ستنتج قيمة اضافية قدرها ستة شلنات . وعليه ، فان القيمة الاجمالية للنتاج ستساوي ٣٦ ساعة عمل متجسدة وتعادل ١٨ شلناً . ولكن لما كانت قيمة العمل ، او الاجرة التي يتناولها العامل ، تساوي ثلاثة شلنات فقط ، فان الرأسمالي لا يكون قد دفع اي معادل مقابل ساعات العمل الزائد الست التي بذلها العامل والتي تجسدت في قيمة البضاعة . وحين يبيع الرأسمالي هذه البضاعة بقيمتها ، بـ١٨ شلناً ، فانه يكسب بالتالي قيمة قدرها ثلاثة شلنات لا يكون قد دفع اي معادل لها . وهذه الشلنات الثلاثة تؤلف قيمته الزائدة ، اي الربح ، الذي يضعه في جيبه . واذن يكون الرأسمالي قد حقق ربحاً قدره ثلاثة شلنات لا لأنه باع بضاعته بسعر اعلى من قيمتها بل لأنه باعها بقيمتها الحقيقية .

ان قيمة البضاعة تحددها الكمية الاجمالية للعمل الذي تنطوي عليه . الا ان جزء من كمية العمل هذه يتجسد في قيمة دفع معادلها بشكل اجرة ، والجزء الآخر يتجسد في القيمة التي لم يدفع اي معادل لها . ان جزء من العمل الذي تنطوي عليه البضاعة هو عمل مدفوع الثمن ، والجزء الآخر عمل غير مدفوع الثمن . اذن ، ان الرأسمالي ، حين يبيع البضاعة بقيمتها ، اي كتبلور لكمية العمل الاجمالية المنفقة لانتاج بضاعة ما ، فانما يبيعها حتماً بربح . فهو لا يبيع فقط ما دفع مقابله معادلا ، بل

www.kassioun.org

يبيع ايضاً ما لم يكلفه شيئاً ، برغم ان ذلك قد كلف عامله العمل . فما تكلف البضاعةُ الرأسمالي وما تكلفه بالفعل هما شيئان مختلفان . اكرر اذن ان الربح العادي والوسطي يتم الحصول عليه لا من بيع البضائع باعلى من قيمتها الحقيقية ، بل ببيعها بقيمتها الحقيقية .

١١ ــ مختلف الاجزاء التي تتوزع عليها القيمة الزائدة

القيمة الزائدة ، او ذلك الجزء من القيمة الاجمالية للبضاعة الذي يتجسد فيه عمل العامل الزائد ــ او غير المدفوع الثمن ــ اسميها الربح . وهذا الربح لا يدخل كله جيب الرأسمالي رب العمل . فاحتكار الارض يجعل في قدرة مالك الارض الاستيلاء على جزء من القيمة الزائدة هذه بشكل ريع ، سواء أكانت الارض مستخدمة للزراعة او لبناء الابنية ، ام لخطوط حديدية ، ام لأية غاية انتاجية اخرى . ومن جهة اخرى ، ان واقع كون امتلاك ادوات العمل يعطي الرأسمالي رب العمل امكانية انتاج قيمة زائدة او الاستيلاء على كمية معينة من العمل غير المدفوع الثمن ، وهو الشيء نفسه ، يؤدي الى ان مالك وسائل العمل الذي يعيرها كلياً او جزئياً للرأسمالي رب العمل ، وبكلمة ، الرأسمالي الممولّ ، يكون قادراً على المطالبة لنفسه بجزء آخر من هذه القيمة الزائدة باسم فائدة . وهكذا لا يبقى للرأسمالي رب العمل بوصفه هذا غير ما يسمى بالربح الصناعي او التجاري .

والمسألة المتعلقة بمعرفة القوانين التي بموجبها ينتظم هذا

www.kassioun.org

التوزيع لمبلغ القيمة الزائدة الاجماعي بين هذه الفئات الثلاث من الناس هي مسألة لا علاقة لها البتة بموضوعنا . الا انه يستخلص من كل ما سبق قوله ما يلي :

ان الريع العقاري ، والفائدة المئوية ، والربح الصناعي ليست سوى تسميات مختلفة لمختلف اجزاء القيمة الزائدة للبضاعة ، اي للعمل غير المدفوع الثمن المتجسد فيها ، وهي جميعاً بمقياس واحد مستمدة من هذا المصدر ، ومنه وحده . فهي غير متولدة لا من الارض كأرض ولا من الرأسمال كرأسمال ، ولكن الارض والرأسمال هما اللذان يتيحان لمالكيهما ان يحصل كل منهم على حصته المناسبة من القيمة الزائدة التي يبتزها الرأسمالي رب العمل من العامل . وانه لأمر ثانوي الاهمية ، بالنسبة للعامل نفسه ، ان تذهب هذه القيمة الزائدة التي هي ثمرة عمله الزائد ، ثمرة عمله غير المدفوع الثمن ، الى جيب الرأسمالي رب العمل وحده ، او ان يضطر هذا الاخير للتخلي عن اجزاء منها بشكل ريع وفائدة لاشخاص ثالثين . واذا افترضنا ان الرأسمالي رب العمل يستخدم رأسماله الخاص فقط وانه هو نفسه مالك الارض التي هو في حاجة اليها ، فان القيمة الزائدة كلها تتدفق اذ ذاك على جيبه .

ان الرأسمالي رب العمل هو الذي يبتز هذه القيمة الزائدة ، مباشرة ، من العامل ، بصرف النظر عن الحصة التي سيستطيع الاحتفاظ بها لنفسه في النهاية . وعلى هذه الصورة ، ان كل نظام العمل المأجور اي كل نظام الانتاج الحالي انما يقوم على هذه العلاقة بالذات بين الرأسمالي رب العمل والعامل المأجور . ولذلك فان بعض المواطنين الذين اشتركوا في مناقشاتنا قد اخطأوا حين

www.kassioun.org

حاولوا تلطيف الامور واعتبار هذه العلاقة الاساسية بين الرأسمالي رب العمل والعامل مسألة من الدرجة الثانية ؛ مع انهم كانوا على صواب بتأكيدهم ان ارتفاع الاسعار يمكن ، في ظروف معينة ، ان يمس بدرجات متفاوتة كل التفاوت الرأسمالي رب العمل ومالك الارض ، والرأسمالي النقدي ، و — اذا شئتم — جابي الضرائب .

ويستخلص مما سبق قوله استنتاج آخر ايضاً .

ان ذلك الجزء من قيمة البضاعة الذي لا يمثل غير قيمة المواد الاولية ، والآلات ؛ وبكلمة موجزة ، غير قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ، لا ينتج دخلا قط ، بل يعوض الرأسمال فقط . ولكن حتى اذا طرحنا هذه المسألة جانباً ، فان من الخطأ القول بأن الجزء الآخر من قيمة البضاعة الذي يؤلف الدخل او الذي يمكن ان يوزع بشكل اجرة ، وربح ، وريع عقاري ، وفوائد ، انما يتألف من قيمة الاجور ، وقيمة الريع العقاري ، وقيمة الربح ، الخ . . اننا اولا سنطرح الاجور جانباً وسنقتصر على بحث الربح الصناعي والفائدة ، والريع . لقد رأينا للتو ان القيمة الزائدة التي تنطوي عليها البضاعة ، او ذلك الجزء من قيمتها الذي يتجسد فيه العمل غير المدفوع الثمن ، يتوزع هو نفسه الى اجزاء مختلفة ذات ثلاثة أسماء مختلفة . ولكن من الخطأ كل الخطأ القول بان قيمة هذا الجزء من البضاعة تتألف او تتكون عن طريق جمع القيم المستقلة لهذه الاجزاء التكوينية الثلاثة .

اذا كانت ساعة عمل تتجسد في قيمة قدرها ٦ بنسات ، واذا كان يوم عمل العامل يتضمن ١٢ ساعة ، واذا كان نصف هذه المدة يمثل عملا غير مدفوع الثمن ، فان هذا العمل الزائد

www.kassioun.org

يضيف الى البضاعة قيمة زائدة قدرها ثلاثة شلنات ، اي القيمة التي لم يدفع اي معادل لها . وهذه القيمة الزائدة المقدرة بثلاثة شلنات تؤلف كل المبلغ الذي يمكن للرأسمالي رب العمل اقتسامه ، بنسبة ما ، مع مالك الارض ومقرض المال . وهذه القيمة المقدرة بثلاثة شلنات تؤلف حد القيمة التي يمكن ان يقتسموها فيما بينهم . ولكن الامر لا يجري البتة على نحو يكون فيه الرأسمالي رب العمل نفسه هو الذي يضيف الى قيمة البضائع قيمة كيفية لتحقيق ربحه ، والى القيمة تنضاف قيمة اخرى من اجل مالك الارض ، وهكذا دواليك ، بحيث ان جمع هذه القيم ، المحددة كيفياً ، يؤلف القيمة الاجمالية للبضاعة . وهكذا ترون كل خطأ تلك الفكرة الرائجة التي تخلط بين توزع قيمة معينة الى ثلاثة اجزاء وبين تكوّن هذه القيمة عن طريق جمع ثلاث قيم مستقلة ، وبذلك تحول القيمة المجموعية التي هي مصدر الريع العقاري ، والربح ، والفائدة ، الى مقدار كيفي .

وليكن الربح الاجمالي المحقق من قبل الرأسمالي مساوياً ١٠٠ ليرة سترلينية . ان مبلغ الربح هذا ، باعتباره مقداراً مطلقاً ، نسميه مجموع الربح . ولكن اذا نحن حسبنا نسبة هذه المئة ليرة سترلينية الى الرأسمال المسلّف فاننا نسمي هذا المقدار النسبي معدل الربح . وواضح ان معدل الربح هذا يمكن ان يعبر عنه بصورتين .

لنفترض ان الرأسمال المسلَّف للاجرة هو ١٠٠ ليرة سترلينية . واذا ما بلغت القيمة الزائدة المنتجة هي ايضاً ١٠٠ ليرة سترلينية ، فان هذا يدل على ان نصف يوم عمل العامل مؤلف

www.kassioun.org

من عمل غير مدفوع الثمن ، واذا ما قدرنا هذا الربح بناء على قيمة الرأسمال المسلَّف للاجور ، نقول ان معدل الربح يساوي ١٠٠ بالمئة ، اذ ان القيمة المسلَّفة تساوي ١٠٠ ، والقيمة المحققة تساوي ٢٠٠ .

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، من جهة اخرى ، ليس فقط الرأسمال المسلَّف للاجور ، بل كل الرأسمال المسلَّف ، وهو مثلا ٥٠٠ ليرة سترلينية ، منها ٤٠٠ ليرة تمثل قيمة المواد الاولية ، والآلات ، وهلم جراً ، فان هذا يدل على ان معدل الربح يساوي ٢٠ بالمئة فقط ، اذ ان الربح وهو ١٠٠ ليرة سترلينية لن يكون غير خمس كل الرأسمال المسلَّف .

ان الصورة الاولى للتعبير عن معدل الربح هي الوحيدة التي تبين النسبة الحقيقية بين العمل المدفوع الثمن والعمل غير المدفوع الثمن ، والدرجة الحقيقية لـ exploitation * (وأسمحوا لي باستعمال هذه الكلمة الفرنسية) العمل . والصورة الاخرى للتعبير هي مستعملة عادة ، وهي صالحة ، فعلا ، لبعض الاغراض ، وعلى كل حال مفيدة جداً لاخفاء الاحجام التي يعتصر الرأسمالي بها العمل المجاني من العامل .

وفي الملاحظات التي بقي عليّ ان اقدمها ، ساستخدم كلمة ربح لتعيين كل مجموع القيمة الزائدة المبتزة من قبل الرأسمالي ، دون ان اهتم بتوزيع هذه القيمة الزائدة بين مختلف الفئات من الاشخاص ؛ وحين ساستعمل تعبير معدل الربح ، ساقدر دائماً الربح بناء على النسبة بينه وبين قيمة الرأسمال المسلَّف اجوراً .

* ـ استثمار . الناشر .

www.kassioun.org

١٢ ــ النسبة العامة بين الارباح والاجور والاسعار

اذا نحن طرحنا من قيمة البضاعة القيمة المعوضة عن المواد الاولية وغيرها من وسائل الانتاج المستهلكة فيها ، اي اذا نحن طرحنا القيمة التي تمثل العمل الماضي الذي تحتوي عليه البضاعة ، فان القسم الباقي من قيمة البضاعة سيقتصر على كمية العمل التي اضافها اليها العامل في عملية الانتاج الاخيرة . فاذا كان هذا العامل يشتغل ١٢ ساعة في اليوم ، واذا كانت ١٢ ساعة من العمل الوسطي تتبلور في مبلغ من الذهب قدره ستة شلنات ، فان هذه القيمة المنضمة وقدرها ستة شلنات هي القيمة الوحيدة التي يكون عمله قد اوجدها . وهذه القيمة التي تحددها مدة العمل هي الصندوق الوحيد الذي سيأخذ منه كل من العامل والرأسمالي على السواء نصيبهما او حصتهما ، هي القيمة الوحيدة الموزعة الى اجرة وربح . وواضح ان هذه القيمة نفسها لن تتغير مهما كانت النسبة التي تقسم بموجبها بين الطرفين . كما لن يتغير شيء اذا نحن اخذنا ، بدلا من عامل واحد ، جميع العمال ، او اذا نحن اخذنا ، بدلا من يوم عمل ، ١٢ مليون يوم عمل ، مثلا .

ولما لم يكن لدى الرأسمالي والعامل ما يستطيعان اقتسامه فيما بينهما غير هذه القيمة المحدودة ، اي القيمة المقاسة بمقياس مجموع عمل العامل ، فان احدهما يأخذ اكثر بمقدار ما يأخذ الآخر اقل ، و vice versa . ولما لم يكن ثمة غير كمية معينة ، فان احد جزئيها سيزداد بمقدار ما ينقص الجزء الآخر . واذا ما تبدلت الاجور ، فان الارباح تتبدل على نحو معاكس .

www.kassioun.org

فاذا انخفضت الاجور ارتفعت الارباح . واذا ارتفعت الاجور هبطت الارباح . فاذا كان العامل ، كما سبق ان افترضنا ، يتناول ثلاثة شلنات ، اي نصف القيمة التي يوجدها ، او اذا كان يوم عمله يتألف نصفه من عمل مدفوع الثمن ونصفه الآخر من عمل غير مدفوع الثمن ، فان معدل الربح يساوي ١٠٠ بالمئة ، اذ ان الرأسمالي يحصل ايضاً على ثلاثة شلنات . واذا كان العامل لا يتناول غير شلنين ، اي اذا كان لا يشتغل لنفسه غير ثلث اليوم ، فان الرأسمالي يحصل على اربعة شلنات ، وعلى ذلك يكون معدل الربح ٢٠٠ بالمئة . واذا كان العامل يتناول اربعة شلنات ، والرأسمالي لا يحصل الا على اثنين ، فان معدل الربح يهبط اذ ذاك ٥٠ بالمئة . بيد ان جميع هذه التغيرات لا تأثير لها على قيمة البضائع . وبالتالي ، فان الارتفاع العام للاجور من شأنه ان يؤدي الى هبوط المعدل العام للربح ، الا انه لن يؤثر على قيمة البضائع .

ولكن مع ان قيم البضائع التي ينبغي في النهاية ان تنظم اسعارها في السوق ، تحددها فقط الكميات المجموعية للعمل الثابت فيها ولا تتعلق بتقسيم كل من هذه الكميات الى عمل مدفوع الثمن وعمل غير مدفوع الثمن ، فانه لا ينجم عن ذلك البتة ان قيمة هذه البضاعة او تلك او عدد ما من البضائع المنتجة في ١٢ ساعة ، مثلا ، تظل ثابتة على الدوام . ان كمية او مجموع البضائع المصنوعة في مدة عمل معينة او بواسطة كمية عمل معينة تتعلق بالقوة الانتاجية للعمل المستخدم في انتاجها لا بمداه الزمني او مدته . ففي مستوى معين من القوة الانتاجية

www.kassioun.org

لعمل الغزّال ، يتم ، مثلا ، في يوم من العمل قدره ١٢ ساعة ، انتاج ١٢ رطلا من الغزل ، اما في مستوى ادنى من القوة الانتاجية فرطلين فقط . وعليه اذا كان عمل وسطي من ١٢ ساعة يتجسد في قيمة قدرها ستة شلنات ، فان الاثني عشر رطلا من الغزل تكلف في حالة ستة شلنات وفي حالة اخرى يكلف رطلان من الغزل ستة شلنات ايضاً . وبالتالي فان رطلا من الغزل يكلف ستة بنسات في حالة ، و٣ شلنات في حالة اخرى . ويكون اختلاف السعرين نتيجة لتنوع القوة الانتاجية للعمل المستخدم . لدى وجود قوة انتاجية اعلى تتجسد ساعة عمل في رطل من الغزل ، بينما تتجسد ست ساعات عمل في رطل من الغزل لدى وجود قوة انتاجية ادنى . وفي احدى الحالين ، لا يساوي سعر رطل الغزل الا ستة بنسات ، برغم ان الاجور كانت مرتفعة نسبياً ومعدل الربح منخفضاً . بل قد يساوي في حالة اخرى ثلاثة شلنات برغم ان الاجور كانت منخفضة ومعدل الربح مرتفعاً . ويكون الامر كذلك لان سعر رطل الغزل تحدده الكمية الكلية للعمل المضمّن فيه ، لا النسبة التي بموجبها توزع هذه الكمية الكلية بين العمل مدفوع الثمن والعمل غير مدفوع الثمن . والواقع الذي سبقت الاشارة اليه وهو ان العمل الجزيل الاجر قد ينتج بضاعة رخيصة الثمن ، والعمل الضئيل الاجر قد ينتج بضاعة غالية الثمن ، لا يعود يبدو بالتالي امراً مستغرباً . فما هو الا التعبير عن القانون العام ومؤداه ان قيمة البضاعة تحددها كمية العمل المتجسد فيها ، وان كمية العمل هذه تتعلق حصراً بالقوى الانتاجية للعمل المستخدم ، ولهذا تتغير مع كل تغير في انتاجية العمل .

www.kassioun.org

١٣ ــ اهم حالات النضال في سبيل زيادة الاجور او ضد تخفيضها

والآن ، لنبحث بكل جدية اهم حالات النضال في سبيل زيادة الاجور او ضد تخفيضها .

١) لقد رأينا ان قيمة قوة العمل او ، بتعبير اكثر انتشاراً ، قيمة العمل تحددها قيمة وسائل المعيشة او كمية العمل الضروري لانتاجها . وعليه ، اذا كانت قيمة وسائل المعيشة التي يستهلكها العامل وسطياً كل يوم ، في بلد معين ، تتألف من ست ساعات عمل وتتمثل بثلاثة شلنات ، فلا بد للعامل ان يشتغل ست ساعات في اليوم لكي ينتج معادل ما يعيل به نفسه يومياً . واذا كان يوم العمل الكامل يبلغ ١٢ ساعة ، فان الرأسمالي يدفع له قيمة عمله باعطائه ثلاثة شلنات . ويكون نصف يوم العمل مؤلفاً من عمل غير مدفوع الثمن ، ويبلغ معدل الربح ١٠٠ بالمئة . ولكن لنفترض الآن انه ، نتيجة لنقص الانتاجية ، اصبح الامر يتطلب لانتاج الكمية نفسها من المنتجات الزراعية ، مثلا ، مزيداً من العمل ، بحيث ان سعر الكمية الوسطية من وسائل المعيشة المستهلكة يومياً من قبل العامل يرتفع من ٣ الى ٤ شلنات . وفي هذه الحال ، ترتفع قيمة العمل بمقدار الثلث او ٣٣١/٣ بالمئة . واذ ذاك يتطلب انتاج معادل الاعالة اليومية للعامل المناسب لمستوى معيشته السابق ، ثماني ساعات عمل . وبالتالي يهبط العمل الزائد من ست ساعات الى اربع ، ومعدل الربح من ١٠٠ الى ٥٠ بالمئة . بيد ان العامل اذ يطالب بزيادة الاجور انما

www.kassioun.org

يطالب فقط بان تدفع له قيمة عمله المرتفعة ، شأنه في ذلك شأن كل بائع آخر لبضاعة ما يسعى ، لدى ازدياد تكاليف انتاج بضاعته ، لان تدفع له هذه القيمة المرتفعة لبضاعته . فاذا لم ترتفع الاجور او اذا هي لم ترتفع ارتفاعاً كافياً للتعويض عن القيمة المرتفعة لوسائل المعيشة ، فان سعر العمل يهبط الى ادنى من قيمة العمل ويزداد مستوى معيشة العامل سوء .

ولكن قد يحدث تغير في اتجاه معاكس . فنتيجة لازدياد انتاجية العمل ، يمكن ان يهبط سعر الكمية نفسها من وسائل المعيشة ، المستهلكة من قبل العامل وسطياً في اليوم ، من ثلاثة شلنات الى شلنين ، وبعبارة اخرى ، يمكن ان لا يتطلب انتاج معادل قيمة وسائل المعيشة المستهلكة يومياً غير اربع ساعات من يوم العمل بدلا من ست ساعات . واذ ذاك يصبح في وسع العامل ان يشتري بشلنين المقدار نفسه من وسائل المعيشة الذي كان يشتريه سابقاً بثلاثة شلنات . وتكون قيمة العمل قد هبطت بالفعل ، الا ان العامل يتناول الكمية السابقة نفسها من هذه البضائع برغم هبوط القيمة هذا . واذ ذاك يرتفع الربح من ثلاثة الى اربعة شلنات ومعدل الربح من ١٠٠ الى ٢٠٠ بالمئة . ومع ان المستوى المطلق لمعيشة العامل يكون قد بقي على حاله ، فان اجرته النسبية ، وبالتالي ، وضعه الاجتماعي النسبي ، وضعه بالمقارنة مع وضع الرأسمالي ، يكونان قد هبطا . وبمقاومة هذا التخفيض لاجرته النسبية ، يكون العامل مطالباً فقط بحصة معينة مما تعطيه قوى عمله الخاص الانتاجية المرتفعة ، ويكون انما ينشد فقط المحافظة على وضعه النسبي السابق في السلّم

www.kassioun.org

الاجتماعي . وهكذا فان اصحاب المعامل الانجليز قد عمدوا ، بعد الغاء قوانين الحبوب ، وعلى نحو مخالف بصورة خارقة للتعهدات التي قطعوها على رؤوس الاشهاد اثناء التحريض ضد قوانين الحبوب ، الى تخفيض الاجور بصورة عامة بنسبة ١٠ بالمئة . وفي البداية ، لم تنجح مقاومة العمال ، وفيما بعد ، ونتيجة لظروف ليس في وسعي التوقف عندها الآن ، تم استرداد العشرة بالمئة المفقودة .

٢) ان قيمة وسائل المعيشة ، وبالتالي قيمة العمل ، يمكن ان تظلا ثابتتين ، بيد ان الى جانب ذلك يمكن ان يتغير سعراهما النقديان ، نتيجة لتغير قيمة النقد من قبل .

فبفضل اكتشاف مناجم ذهب اغنى ، الخ ، يمكن ان يحدث ان انتاج أوقيتين من الذهب ، مثلا ، لا يتطلب من العمل اكثر مما كان يتطلبه من قبل انتاج أوقية واحدة من الذهب . وفي هذه الحال تهبط قيمة الذهب بمقدار النصف ، اي ٥٠ بالمئة . واذ ذاك تغدو قيمة العمل ، وكذلك قيم جميع البضائع الاخرى معبراً عنها بضعف اسعارها النقدية السابقة . والاثنتا عشرة ساعة عمل المعبر عنها سابقاً بستة شلنات تغدو الآن معبراً عنها بـ ١٢ شلنا . واذا ما بقيت اجرة العامل ، كما في السابق ، تساوي ثلاثة شلنات بدلا من ان ترتفع الى ستة ، فلا يكون السعر النقدي لعمله الا نصف قيمة عمله ، وتسوء ظروف معيشته الى درجة رهيبة . ويحدث هذا ايضاً الى درجة كبيرة نوعاً ما اذا ارتفعت اجرته ولكن لا بنسبة هبوط قيمة الذهب . وفي مثالنا هذا لا يحدث اي تغير لا في قوة العمل الانتاجية ، ولا في العرض

www.kassioun.org

والطلب ، ولا في قيم البضائع . لا يحدث اي تغير ، اللهم الا في التسميات النقدية لهذه القيم . والقول بان العامل لا ينبغي له ، في مثل هذه الحال ، ان يسعى للحصول على زيادة مناسبة للاجور ، معناه القول بان على العامل ان يكتفي بما يدفع له من تسميات عوضاً عن الاشياء . ان كل تاريخ الماضي يبرهن على انه ، كلما حدث هبوط مماثل في سعر النقد ، يسارع الرأسماليون الى اغتنام هذه الظروف المؤاتية لخداع العمال . وثمة مدرسة كبيرة العدد جداً من الاقتصاديين تؤكد ان قيمة المعادن الثمينة قد هبطت من جديد نتيجة لاكتشاف مكامن جديدة للذهب ، ولاستغلال مناجم الفضة استغلالا احسن ، ولعرض الزئبق بسعر ارخص . ومن شأن هذا ان يفسر المطالبة العامة القائمة في القارة في آن واحد من اجل زيادة الاجور .

٣) لقد انطلقنا حتى الآن من الافتراض بان ليوم العمل حدوداً معينة . الا انه ، بحد ذاته ، ليس له حدود ثابتة . والرأسمال يجهد على الدوام لاطالته الى اقصى حد ممكن جسدياً ، اذ ان العمل الزائد يزداد في الوقت نفسه ، ويزداد بالتالي الربح الناجم عنه . وكلما كان نجاح الرأسمال اكبر في اطالة يوم العمل ، كلما كبرت كمية عمل الغير التي يستولي عليها . فاثناء القرن السابع عشر ، وحتى في الثلثين الاولين من القرن الثامن عشر ، كان اليوم العادي للعمل عشر ساعات في انجلترا كلها . واثناء الحرب ضد اليعاقبة (٩) التي كانت في الواقع حرب البارونات البريطانيين ضد الجماهير الكادحة البريطانية ، احتفل الرأسمال بافراحه ، فاطال يوم العمل من ١٠ الى ١٢ الى ١٤ ، الى ١٨

www.kassioun.org

ساعة . وان مالتوس ، وهو شخص لا يمكن باية حال اتهامه بالنزعة العاطفية ، قد اعلن في كراس صدر حوالى عام ١٨١٥ ، بان الامور اذا ما استمرت على هذا النحو ، فان حياة الامة ستدمر من جذورها بالذات . وقبل تعميم الآلات المخترعة حديثاً ببضع سنوات ، حوالى عام ١٧٦٥ ، ظهرت في انجلترا اهجية بعنوان « بحث في الصناعة » . والمؤلف المجهول * ، وهو عدو لدود للطبقة العاملة ، يسهب فيها بالحديث عن ضرورة توسيع حدود يوم العمل . ومن اجل هذه الغاية يقترح ، فيما يقترح ، اقامة دور للعمل (١٠) ينبغي ان تكون ، حسب تعبيره ، « دور الهول » . وماذا ينبغي ان يكون طول يوم العمل الذي يقترحه لـ « دور الهول » هذه ؟ اثنتي عشرة ساعة — وهي بالضبط المدة نفسها التي اعلن الرأسماليون ، والاقتصاديون ، والوزراء ، في عام ١٨٣٢ ، انها مدة العمل لا الموجودة فعلا وحسب بل والضرورية ايضاً للاولاد الذين تقل اعمارهم عن الثانية عشرة .

ان العامل ، اذ يبيع قوة عمله — وهو مضطر لفعل ذلك في ظل النظام الحالي — يسلم للرأسمالي باستعمال هذه القوة ، ولكن في حدود معقولة معينة . انه يبيع قوة عمله من اجل ان يحافظ عليها — وهنا نطرح جانباً تلفها الطبيعي — لا من اجل تدميرها . ولدى بيع العامل لقوة عمله بقيمتها اليومية او الاسبوعية يُفترض ان هذه القوة لن تستهلك وتتلف في يوم واحد او اسبوع واحد كما تستهلك وتتلف في يومين او اسبوعين . لنأخذ آلة قيمتها

* — ج . كانينهم على ما يظهر . الناشر .

www.kassioun.org

١٠٠٠ ليرة سترلينية . فاذا كانت تشتغل مدة عشر سنوات فانها تضيف الى قيمة البضائع التي تشترك في صنعها مئة ليرة سترلينية في السنة . واذا كانت تشتغل في خمس سنوات ، فانها تضيف الى هذه القيمة ٢٠٠ ليرة سترلينية في السنة . وبتعبير آخر ، ان قيمة تلفها السنوي تتناسب تناسباً عكسياً مع مدة استهلاكها . ولكن العامل ، من هذه الناحية بالذات ، يتميز عن الآلة . فالآلات تتلف على نحو لا يتناسب تناسباً كاملا واستهلاكها ؛ اما الانسان فانه ، بالعكس ، يذوى بمقياس اكبر كثيراً مما قد يتصور الذهن بناء على مجرد الارقام المعينة لاطالة مدة عمله .

وحين يناضل العمال في سبيل اعادة يوم العمل الى مقداره المعقول السابق ، او — في حال عدم استطاعتهم الحصول على التحديد القانوني ليوم العمل العادي — حين يسعون الى تفادي العمل المتجاوز الحدود عن طريق زيادة الاجور ، زيادة لا تكون فقط متناسبة وما يبتز منهم من وقت زائد ، بل مرفوعة الى معدل اعلى ايضاً ، انما يقومون فقط باداء واجبهم حيال انفسهم وحيال انسالهم . انهم يقومون فقط بوضع حد لتجاوزات الرأسمال التعسفية . ان الزمن هو ميدان التطور البشري . والانسان الذي ليس لديه لحظة فراغ ، الانسان الذي يستأثر عمله للرأسمالي بكل حياته ، خلا فترات انقطاع تتصل بحاجات محض جسدية عند النوم والطعام ، الخ . ، مثل هذا الانسان منحدر الى وضع أسوأ من وضع الدواب . انه ، وهو منسحق جسدياً ومتبلد روحياً ، مجرد آلة تنتج الثروة للغير . ومع ذلك فان كل تاريخ الصناعة الحديثة يبين ان الرأسمال ، اذا لم يكن ثمة ما يمنعه ،

www.kassioun.org

سيسعى بدون اكتراث ولا شفقة للهبوط بالطبقة العاملة كلها الى هذه الحال من الانحطاط الاشد .

ان الرأسمالي ، اذ يطيل يوم العمل ، يكون في وسعه دفع اجور اعلى ، الا انه يتمكن مع ذلك من دفع ثمن اقل لقاء قيمة العمل . ويحدث هذا حين تكون زيادة الاجور لا تتناسب وازدياد كمية العمل المبتزة من العامل والتدمير المتسارع لقوة العمل نتيجة لذلك . وفي وسع الرأسمالي بلوغ ذلك بطريقة اخرى ايضاً . يقول لكم ، مثلا ، الاحصائيون البرجوازيون الانجليز ان الاجور الوسطية لعائلات العمال المشتغلة في معامل لانكشير قد ارتفعت . وهم ينسون الى جانب ذلك انه بالاضافة الى الرجل الراشد ، رب العائلة ، يلقى اليوم ، تحت عجلة جاغار ناوٴوت (١١) للرأسمال ، بزوجته وربما بثلاثة او اربعة اولاد ، وان زيادة الاجرة العامة للعائلة لا تتناسب البتة وزيادة الكمية العامة للعمل الزائد المبتز من الاسرة العاملة .

وحتى في الحدود المعينة ليوم العمل ، كما هي موجودة الآن في جميع فروع الصناعة الخاضعة لقانون المعامل ، قد تصبح زيادة الاجور ضرورية ولو من اجل الابقاء على دفع قيمة العمل في مستواه السابق . وقد يكون الرجل ، عند زيادة شدة عمله ، مضطراً لان ينفق من القوة الحيوية في ساعة واحدة قدر ما كان ينفق منها في ساعتين . وهذا ما حدث ، الى درجة ما ، في الصناعات الخاضعة لقانون المعامل بفعل تسارع عمل الآلات وازدياد كمية الآلات العاملة التي يراقبها رجل واحد . واذا كانت زيادة شدة العمل ، او مجموع العمل ، المنفق في ساعة واحدة ، مصحوبة بتخفيض مناسب في يوم العمل ، فالفائدة من ذلك

www.kassioun.org

تكون اذ ذاك للعامل . واذا ما تجاوز هذا الحد فانه يخسر من ناحية ما يكتسبه من ناحية اخرى ، وقد تكون ساعات العمل العشر متلفة قدر ما كانت الساعات الاثنتا عشرة سابقاً . والعامل حين يجابه اتجاه الرأسمال هذا بالنضال في سبيل زيادات للاجور تتناسب وشدة العمل المتعاظمة انما يناضل فقط ضد الانتقاص من قيمة عمله وضد دمار جيله .

٤) تعلمون جميعاً ان الانتاج الرأسمالي ، لاسباب لا حاجة الآن لشرحها ، يجتاز دورات متوالية معينة . فهو يجتاز طور هدوء ، فطور انتعاش متزايد ، فازدهار ، ففيض في الانتاج ، فازمة ، فركود . واسعار البضائع في السوق ومعدلات الارباح في السوق تتوافق وهذه الاطوار ، هابطة الى ما دون مستواها الوسطي احياناً ومرتفعة عنه احياناً اخرى . فاذا ما نظرتم الى الدورة بكاملها ، فانكم تلاحظون ان انحرافاً في السعر في السوق يعوضه انحراف آخر ، وان اسعار البضائع في السوق ، في حدود الدورة كلها ، تحددها اجمالاً قيمها . ففي اطوار هبوط اسعار السوق واطوار الازمة والركود لا بد للعامل ، اذا هو لم يطرح خارج الانتاج كلياً ، ان تنخفض اجرته بصورة مؤكدة . وسيكون عليه ، لكي لا يكون مستغفلا ، ان يناضل ضد الرأسمالي ، حتى في حالة مثل هذا الهبوط في اسعار السوق ، لأجل الحيلولة دون الافراط في تخفيض الاجور . واذا لم يناضل العامل في سبيل زيادات للاجور اثناء اطوار الازدهار حين يحصل الرأسماليون على الارباح المرتفعة جداً فلن يحصل حتى على اجرته الوسطية ، في المتوسط ، اثناء دورة صناعية كاملة ، اي على قيمة عمله . وسيكون من بالغ الحمق المطالبة بان يعمد العامل ، الذي انخفضت

www.kassioun.org

اجرته بالضرورة في اطوار غير ملائمة من الدورة ، الى استبعاد نفسه من تعويض مناسب اثناء الاطوار الملائمة . وبصورة عامة ، لا تحقق قيم جميع البضائع الا بتسوية اسعار السوق المتغيرة باستمرار نتيجة للتقلبات المستمرة في العرض والطلب . وليس العمل ، على اساس النظام الحالي ، الا بضاعة كباقي البضائع . اي ان العمل ايضاً لا بد ان يمر بهذه التقلبات نفسها ، ونتيجة لذلك فقط يمكن ان يبلغ سعراً وسطياً يتفق وقيمته . فمن غير المعقول ان ينظر الى العمل كبضاعة ، من جهة ، وان يوضع ، من جهة اخرى ، في معزل عن القوانين التي تحدد اسعار البضائع . ان الرقيق يتناول كمية ثابتة ومحددة من وسائل المعيشة . اما العامل المأجور فلا . فلا بد ان يسعى لزيادة الاجرة في احدى الحالات ولو من اجل التعويض عن انخفاض الاجور في حالة اخرى . واذا قبل العامل صاغراً بارادة الرأسمالي ، بامر الرأسمالي ، كقانون اقتصادي سام ، فانه ليعاني كل بؤس الرقيق دون ان يتمتع بتلك الدرجة من المعيشة المؤمنة التي يتمتع بها الرقيق .

٥) لقد رأينا في جميع الحالات التي بحثتها — وانها لتؤلف ٩٩ من المئة — ان النضال في سبيل رفع الاجور لا يجري الا بعد تغيرات سابقة ، وانه النتيجة الحتمية للتغيرات السابقة في مقادير الانتاج ، وفي قوة العمل الانتاجية ، وفي قيمة العمل ، وفي قيمة النقد ، وفي مدة او شدة العمل المبتز ، وفي تقلبات اسعار السوق المتعلقة بتقلبات العرض والطلب والمتفقة ومختلف اطوار الدورة الصناعية ؛ وبكلمة ، ان هذا النضال هو رد فعل يبديه العمل ضد افعال الرأسمال السابقة . واذا ما نظرتم الى النضال في سبيل زيادة الاجور بمعزل عن جميع هذه الملابسات ، واذا

www.kassioun.org

ما اخذتم بعين الاعتبار تغيرات الاجور فقط ، وصرفتم النظر عن جميع التغيرات الاخرى التي هي ناجمة عنها ، فانكم لتنطلقون من مقدمة خاطئة لتصلوا الى استنتاجات خاطئة .

١٤ – الصراع بين الرأسمال والعمل ونتائجه

١) لقد بينت ان المقاومة الدورية من جانب العمال ضد تخفيض الاجور ومحاولاتهم الدورية للتوصل الى زيادة الاجور مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له بنظام العمل المأجور وناجمة على وجه التخصيص من واقع ان العمل محوّل الى بضاعة وخاضع ، بالتالي ، للقوانين التي تنظم الحركة العامة للاسعار ؛ ولقد بينت بالاضافة الى ذلك ، ان ارتفاعاً عاماً للاجور يؤدي الى انخفاض عام في معدلات الارباح ، الا انه لن يكون ذا تأثير على الاسعار الوسطية للبضائع ولا على قيمها ؛ وتقوم الآن ، في النهاية ، المسألة التالية : الى اي مدى ، في هذا الصراع المستمر بين الرأسمال والعمل ، يمكن لهذا الاخير ان يحرز النجاح ؟

لقد كان بوسعي ان اجيب على وجه التعميم فاقول ان سعر السوق للعمل ، شأنه في ذلك شأن اسعار جميع البضائع الاخرى ، سيكون خلال مدة كبيرة من الزمن متفقاً وقيمته ؛ وبالتالي ، ان العامل لن ينال وسطياً في النهاية ، برغم كل ارتفاع وهبوط ، ومهما يفعل ، غير قيمة عمله ، اي قيمة قوة العمل التي تحددها قيمة وسائل المعيشة الضرورية للابقاء على هذه القوة وتجديد انتاجها ، والتي تحدد قيمتها بدورها بكمية العمل الذي يتطلبه انتاجها .

www.kassioun.org

ولكن ثمة بضع خصائص تميز قيمة قوة العمل ، او قيمة العمل ، عن قيم جميع البضائع الاخرى . ان قيمة قوة العمل تتألف من عنصرين : احدهما محض جسدي ، والآخر تاريخي او اجتماعي . والعنصر الجسدي يحدد الحد الادنى لقيمة قوة العمل . ومعنى هذا ان الطبقة العاملة لا بد لها ، من اجل ان تحافظ على بقائها وتتجدد ، من اجل ان تديم وجودها الجسدي ، من الحصول على وسائل المعيشة الضرورية ضرورة مطلقة لحياتها وتناسلها . وبالتالي ، ان قيمة هذه الوسائل المعيشية الضرورية تؤلف الحد الادنى لقيمة العمل . كذلك لمدة يوم العمل ، من جهة اخرى ، حدها الاقصى ، وان يكن شديد القابلية للتمدد . وحدها الاعلى تقرره قوة العامل الجسدية . فاذا كان الاستنزاف اليومي لقوى العامل الحيوية يتجاوز حدوداً معينة ، فلا يعود بالامكان تكرار ذلك الجهد يومياً . على ان هذا الحد ، كما قلت ، شديد القابلية للتمدد . ففي ظل تعاقب سريع لاجيال واهنة وقصيرة الاعمار تموّن سوق العمل كما في ظل سلسلة متعاقبة من اجيال قوية طويلة الاعمار .

والى جانب هذا العنصر الجسدي المحض ، تحدد قيمة العمل بمستوى المعيشة التقليدي في كل بلد . وهذا المستوى لا يفترض تلبية حاجات الحياة الجسدية وحسب ، بل تلبية بعض الحاجات الناشئة عن الظروف الاجتماعية التي يعيش الناس فيها ويتربون . فمستوى معيشة الانجليزي يمكن ان يساوي مستوى معيشة الارلندي ، ومستوى معيشة فلاح الماني يمكن ان يساوي مستوى معيشة فلاح من ليفلنده . في وسعكم ان تتبينوا في مؤلف السيد تورنتون « فيض السكان » اهمية الدور الذي تلعبه في هذا المجال

www.kassioun.org

التقاليد التاريخية والعادات الاجتماعية . فهو يبين فيه ان الاجور الوسطية في مختلف المناطق الزراعية في انجلترا ، حتى في الوقت الحاضر ، تختلف اكثر او اقل حسب الظروف الاكثر او الاقل مؤاتاة التي خرجت فيها هذه المناطق من حالة القنانة .

وهذا العنصر التاريخي او الاجتماعي الداخل في قيمة العمل يمكن ان يزيد او ينقص ، او حتى ان يختفي كلياً بحيث لا يبقى غير الحد الجسدي وحده . ففي الحرب ضد اليعاقبة ، التي جرت — كما كان يحلو القول للعجوز جورج رووز — آكل الضرائب ومحب المناصب الرابحة المزمن — من اجل وضع فضائل ديننا المقدس في مأمن من غارات هؤلاء الكفار الفرنسيين ، قام اصحاب المزارع الانجليز الطيبون ، الذين تحدثنا عنهم بذلك العطف في احدى الجلسات السابقة ، بتخفيض اجور العمال الزراعيين الى ما دون ذلك الحد الادنى الجسدي المحض ؛ اما نقص وسائل المعيشة التي لا بد منها للابقاء جسدياً على العمال واستمرار جيلهم ، فقد سدوه من صناديق الاحسان بموجب قوانين الفقراء (١٢) . وكان ذلك اسلوباً بديعاً لتحويل العامل المأجور الى رقيق ، والفلاح الميسور الفخور الذي رسم شكسبير صورته ، الى مدقع .

واذا ما قارنتم بين مستويات الاجور ، او بين قيم العمل ، في مختلف البلدان او في مختلف العهود التاريخية في بلد واحد ، فانكم لواجدون ان قيمة العمل ذاتها ليست مقداراً ثابتاً ، بل متغير ، متغير حتى في حال ما اذا كانت قيم جميع البضائع الاخرى تظل ثابتة .

ومن شأن مثل هذه المقارنة ان تبين ايضاً ان التغير لا يطرأ فقط على معدل الربح في السوق ، بل على معدله الوسطي ايضاً . على انه ليس ثمة ، فيما يتعلق بالارباح ، قانون من شأنه

www.kassioun.org

ان يحدد حدها الادنى . فليس في وسعنا ان نقول ما هو الحد لتدنيها . ولماذا لا نستطيع تعيين هذا الحد ؟ ذلك لاننا ، وان نكن قادرين على تعيين الحد الادنى للاجور ، لسنا بقادرين على تعيين حدها الاقصى . في وسعنا فقط ان نقول انه ، اذا كانت حدود يوم العمل معينة ، فان الحد الاقصى للارباح يتناسب والحد الجسدي الادنى للاجور ، وانه اذا كانت الاجور معينة فان الحد الاقصى للارباح يتناسب وامتداد يوم العمل الذى تسمح به قوى العامل الجسدية . وعلى هذا ، فان الحد الاقصى للربح انما يعينه الحد الادنى الجسدي للاجور والحد الاقصى الجسدي ليوم العمل . وواضح ان بين هذين الحدين لمعدل الربح الاقصى مجالا لكثير من الاحتمالات . وليس يحدد مستواه الفعلي غير الصراع المستمر بين الرأسمال والعمل : فالرأسمالي يحاول على الدوام تخفيض الاجرة الى حدها الجسدي الادنى ، وتمديد يوم العمل الى حده الجسدي الاقصى في حين ان العامل يمارس على الدوام ضغطاً في اتجاه معاكس .

والامر يؤول الى مسألة نسبة القوى بين الطرفين المتصارعين .

٢) اما فيما يتعلق بتحديد يوم العمل ، سواء أفي انجلترا ام في جميع البلدان الاخرى ، فانه لم يقرر الا عن طريق التدخل التشريعي ، وما كان هذا التدخل ليحدث قط بدون الضغط الدائم من جانب العمال . وعلى كل حال ، ان تحديد يوم العمل ما كان يمكن التوصل اليه باتفاقات خاصة بين العمال والرأسماليين . وان ضرورة العمل السياسي العام هذه لهي بالذات البرهان على ان الرأسمال هو الجانب الاقوى في اعماله الاقتصادية المحض .

اما حدود قيمة العمل ، فان تعيينها يتعلق فعلا على الدوام

www.kassioun.org

بالعرض والطلب . اعني الطلب على العمل من قبل الرأسمال والعرض للعمل من قبل العمال . ان قانون العرض والطلب في البلدان المستعمرة ملائم للعامل . ومن هنا كان مستوى الاجور العالي نسبياً في الولايات المتحدة الاميركية . ومهما يجهد الرأسمال هناك فليس في وسعه الحيلولة دون فراغ سوق العمل على الدوام من جراء تحول العمال المأجورين باستمرار الى فلاحين مستقلين . ان وضع العامل المأجور ليس بالنسبة لقسم كبير جداً من الاميركيين غير مرحلة عابرة اذ انهم واثقون من انهم سيبرحونها في وقت قد يطول او يقصر . ولمعالجة هذه الحالة القائمة في المستعمرات تبنت الحكومة الانجليزية بعطف ابوي خلال بعض الوقت ما يسمى بنظرية الاستعمار الحديثة ، القائمة على رفع اسعار الارض في المستعمرات بصورة مفتعلة بقصد الحيلولة دون تحول العمال المأجورين سريعاً جداً الى فلاحين مستقلين .

ولكن لننتقل الى البلدان ذات المدنية القديمة ، حيث يسيطر الرأسمال سيطرة كلية على عملية الانتاج كلها . ولنأخذ ، مثلا ، ارتفاع اجور العمال الزراعيين في انجلترا من عام ١٨٤٩ الى عام ١٨٥٩ . ماذا كانت عواقب هذا الارتفاع ؟ ان المزارعين لم يستطيعوا ، كما كان من شأن صديقنا ويسطن ان ينصحهم ، ان يزيدوا قيمة القمح ؛ بل لم يستطيعوا حتى زيادة سعره في السوق . بل لقد اضطروا ، بالعكس ، للتسليم بهبوطها . ولكنهم ادخلوا ، خلال هذه الاعوام الاحد عشر ، ماكنات من كل نوع ، واخذوا يطبقون طرائق اكثر علمية ، وحولوا قسماً من الاراضي القابلة للزراعة الى مراع ، وزادوا مساحة المزارع وبالتالي حجم الانتاج ، ومن جراء تخفيض الطلب على العمل بواسطة هذه التدابير

www.kassioun.org

وغيرها من التدابير التي زادت قوة العمل الانتاجية ، كانت النتيجة من جديد فيضاً نسبياً من السكان الزراعيين . تلك هي عموماً الطريقة التي تجري بها على نحو اكثر او اقل سرعة ردود فعل الرأسمال على زيادة الاجور في البلدان القديمة الآهلة منذ وقت بعيد . وبكثير من الصواب اشار ريكاردو الى ان الآلات تنافس العمل منافسة دائمة ، وان ادخالها لا يجري في الغالب الا حين يكون سعر العمل قد بلغ مستوى معيناً ؛ الا ان استعمال الآلة ليس الا احدى الطرق العديدة لزيادة قوة العمل الانتاجية . وهذا التطور بالذات الذي يخلق من جهة وفرة نسبية من العمل البسيط ، يبسط من جهة اخرى العمل الموصوف وبذلك يخفض من قيمته .

وهذا القانون نفسه يتبدى بشكل آخر ايضاً . فمع تطور قوة العمل الانتاجية يتسارع تراكم الرأسمال ، حتى برغم ارتفاع مستوى الاجرة ارتفاعاً نسبياً . وكان يمكن ان يستنتج من هذا ، كما كان يفعل آدم سميث ، الذي لم تكن الصناعة الحديثة في ايامه الا في بداية تطورها ، ان تراكم الرأسمال المتسارع لا بد بالضرورة ان يرجح كفة الميزان لمصلحة العامل اذ يخلق طلباً متزايداً ابداً على عمله . ولهذا السبب بالذات دهش عدد كبير من الكتاب المعاصرين لكون الاجور لم ترتفع ارتفاعاً ملموساً ، في حين ان الرأسمال الانجليزي قد ازداد في السنوات العشرين الاخيرة باسرع كثيراً من ازدياد عدد السكان الانجليز . بيد انه يجري في الوقت نفسه الى جانب اطراد تراكم الرأسمال تغير مطرد في تركيب رأس المال . وذاك القسم من الرأسمال الكلي ، المؤلف من الرأسمال الثابت ــ الآلات والمواد الاولية ووسائل الانتاج من جميع الانواع الممكنة ــ ، يزداد اكثر فاكثر

www.kassioun.org

بالمقارنة مع القسم الآخر من الرأسمال المستخدم كاجور ، اي لشراء العمل . وقد تم وضع هذا القانون ، على نحو اكثر او اقل ضبطاً ، من قبل السيد بارتون ، وريكاردو ، وسيسموندي ، والبروفسور ريشارد جونس ، والبروفسور رمسي ، وشربوليه ، وغيرهم .

واذا كانت النسبة الاولية بين هذين القسمين اللذين يتكون منهما الرأسمال واحداً الى واحد ، فانها تغدو في الصناعة المطردة التطور خمسة الى واحد الخ . واذا كان يوظف من اصل رأسمال كلي قدره ٦٠٠ وحدة مقدار ٣٠٠ للادوات والمواد الاولية و ٣٠٠ للاجور ، فمن اجل ايجاد طلب لـ ٦٠٠ عامل بدلا من ٣٠٠ ، لا بد من مضاعفة الرأسمال الكلي . ولكن اذا كان يوظف فيما بعد من اصل رأسمال قدره ٦٠٠ وحدة مقدار ٥٠٠ للآلات والمواد الخ . و ١٠٠ فقط للاجور ، فلا بد من زيادة الرأسمال نفسه من ٦٠٠ الى ٣٦٠٠ من اجل خلق طلب لـ ٦٠٠ عامل بدلا من ٣٠٠ . وعلى هذا فخلال تطور الصناعة لا يجري الطلب على العمل على نحو متواز مع تراكم الرأسمال. صحيح انه يزداد ولكن بنسبة متناقصة دائماً بالمقارنة مع ازدياد الرأسمال الكلي.

وستكون هذه الملاحظات القليلة كافية لتبيان ان تطور الصناعة الحديثة ذاته لا بد بالضرورة ان يرجح كفة الميزان على نحو مطرد الزيادة ابداً لمصلحة الرأسمالي ضد العامل ، وان الاتجاه العام للانتاج الرأسمالي بالتالي لا يؤدي الى ارتفاع مستوى الاجور الوسطية بل الى تخفيضه ، اي النزول بقيمة العمل ، على نحو اكثر او اقل ، الى حدها الادنى . ولكن اذا كان اتجاه الامور في النظام الحالي على هذا النحو ، فهل يعني هذا ان

www.kassioun.org

على الطبقة العاملة ان تتخلى عن النضال ضد تطولات رأس المال النهابة والاقلاع عن جهودها الرامية للافادة من الامكانيات السانحة لتحسين وضعها موقتاً ؟ لو ان العمال فعلوا ذلك ، لانحطوا الى كومة من المعدمين المنسحقين الذين لم يبق مجال لانقاذهم . وآمل باني قد بينت ان نضال العمال في سبيل مستوى الاجور مرتبط ارتباطاً لا انفصام له بكل نظام العمل المأجور ، وان جهود العمال لزيادة الاجور ليس في ٩٩ حالة من مئة سوى محاولات للابقاء على اجر قيمة العمل القائم ، وان ضرورة النضال ضد الرأسماليين في سبيل سعر العمل تنجم عن وضع العمال الذي يضطرهم لبيع انفسهم كبضائع . واذا استسلم العمال باستخذاء في نزاعهم اليومي مع الرأسمال ، فانهم بلا شك يفقدون القدرة على القيام باية حركة اوسع .

ليس ينبغي للطبقة العاملة ، في الوقت نفسه ، حتى بصرف النظر تماماً عن الاستعباد العام للعمال ، المرتبط بنظام العمل المأجور ، ان تبالغ في تقدير النتائج النهائية لهذا النضال اليومي . فليس ينبغي لها ان تنسى انها ، في نضالها اليومي هذا ، انما تناضل ضد العواقب لا ضد الاسباب التي تنجم عنها هذه العواقب ؛ انها لا تفعل غير كبح الحركة الهابطة ولا تغير اتجاه هذه الحركة ؛ وانها لا تستخدم غير المسكنات ، ولكن لا تعالج المرض نهائياً . ولهذا ينبغي للعمال ان لا يقتصروا على هذه المناوشات التي لا مفر منها ، الناشئة بلا انقطاع عن حملات رأس المال المستمرة او عن تغيرات السوق . ينبغي ان يدركوا ان النظام الحالي ، بكل ما يحمله من بؤس ، يولد في الوقت نفسه الشروط المادية والاشكال الاجتماعية الضرورية من اجل اعادة البناء الاقتصادي للمجتمع .

www.kassioun.org

وبدلا من الشعار المحافظ القائل : « اجرة عادلة ليوم عمل عادل ! » يجب ان يسجل العمال على رايتهم الشعار الثوري : « القضاء على نظام العمل المأجور ! »

بعد هذا العرض الطويل جداً ، واخشى ان يكون متعباً ، الذي كان لا بد لي من تقديمه لتوضيح المسألة الاساسية ، انهي تقريري مقترحا القرار التالي :

١) ان الارتفاع العام لمستوى الاجرة من شأنه ان يؤدي الى انخفاض المعدل العام للربح ، الا انه ليس من شأنه بصورة عامة ان يمس اسعار البضائع .

٢) ان الاتجاه العام للانتاج الرأسمالي لا يؤدي نحو رفع المستوى الوسطي للاجرة بل يؤدي نحو تخفيضه .

٣) ان النقابات تعمل بنجاح بوصفها مراكز مقاومة لهجوم رأس المال . وهي جزئياً تمنى بالفشل نتيجة لاستخدام قوتها استخداماً غير صالح . انها على العموم تمنى بالفشل لانها تقتصر على حرب مناوشات ضد عواقب النظام القائم ، بدلا من العمل في الوقت نفسه على الاستعاضة عنه ومن استخدام قوتها المنظمة كرافعة من اجل تحرير الطبقة العاملة نهائياً ، اي من اجل القضاء النهائي على نظام العمل المأجور .

كتبه ماركس من اواخر ايار (مايو) الى ٢٧ حزيران (يونيو) ١٨٦٥

يصدر حسب نص مؤلفات كارل ماركس وفريدريك انجلس ، الطبعة الروسية الثانية ، المجلد ١٦ ، ص ص ١٠١ — ١٥٥

صدر للمرة الاولى بكراس على حدة في لندن ، عام ١٨٩٨

www.kassioun.org

ملاحظات

١ — هذا المؤلف هو نص التقرير الذي تلاه كارل ماركس باللغة الانكليزية في جلستي المجلس العام المنعقدتين في ٢٠ و٢٧ حزيران (يونيو) ١٨٦٥ . وكان الداعي للتقرير الكلمتان اللتان ألقاهما عضو المجلس جون ويسطن في ٢ و٢٣ ايار (مايو)، محاولا البرهنة على ان الزيادة العامة لمستوى الاجرة النقدية لا جدوى منها للعمال ، واستنتج من ذلك ان النقابات « ضارة ». ونص التقرير محتفظ به كما كتبه ماركس بخط يده . وقد نشر التقرير للمرة الاولى في لندن عام ١٨٩٨ من قبل أبنة ماركس ايليانورا تحت عنوان «Value, price and profit» (« القيمة والسعر والربح ») مع مقدمة بقلم ا . آفيلينغ . التمهيد والفقرات الست الاولى لم يكن لها في المخطوطة عناوين ، وقد وضع لها آفيلينغ العناوين . وقد احتفظ في هذه الطبعة بجميع هذه العناوين ما عدا العنوان العام . — ص ١ .

٢ — الجمعية العالمية (الاممية الاولى)، اول منظمة عالمية جماهيرية للبروليتاريا ؛ عملت بقيادة ماركس وانجلس (من ١٨٦٤ الى ١٨٧٦). اوصلت الاممية الى وعي العمال الطليعيين في اهم البلدان الرأسمالية افكار الاشتراكية العلمية و « ارست اساس تنظيم العمال العالمي من اجل اعداد الهجوم الثوري على الرأسمال » (لينين) . — ص ٣ .

٣ — المقصود القوانين التي اصدرتها الجمعية التمثيلية (الكونفانسيون) في فرنسا في ٤ ايار (مايو) و١١ و٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٧٩٣ ، و٢٠ آذار

www.kassioun.org

(مارس) ١٧٩٤ ، والتي قررت حداً اقصى ثباتاً لاسعار الحبوب والطحين وغيرهما من سلع الاستهلاك ، الى جانب حد أقصى ثابت للاجور . — ص ١٥ .

٤ — الذي تكلم في الاجتماع هو وليام نيومارتش . وقد اخطأ ماركس في كتابة اسمه . — ص ١٦ .

٥ — المقصود هنا حرب القرم في ١٨٥٣ — ١٨٥٦ . — ص ١٨ .

٦ — حدث التدمير الضخم لمساكن العمال الزراعيين في انكلترا في أواسط القرن التاسع عشر في ظروف النمو العاصف للصناعة الرأسمالية واعادة بناء الزراعة على أسس رأسمالية ، الامر الذي صحبه فيض نسبي في نمو سكان الريف . وقد لعب دورا بارزا في ازدياد التدمير الضخم للمساكن في الاماكن الريفية واقع ان مقدار الضريبة لمصلحة الفقراء ، التي كان يدفعها الملاك العقاري ، كان يتعلق الى حد بعيد بعدد الفقراء الذين يعيشون في أراضيه . وقد كان الملاكون العقاريون يدمرون عن قصد وعي هذه المساكن التي لم يكونوا هم أنفسهم بحاجة اليها ، الا انها أمكن أن تكون مأوى لسكان القرى « الفائضين ». — ص ١٨ .

٧ — صدر المرسوم المتعلق بالغاء قوانين الحبوب في حزيران (يونيو) ١٨٤٦ . وما يسمى بقوانين الحبوب ، التى تستهدف الحد من استيراد الحبوب أو منع استيرادها من الخارج ، قد اتخذت في انكلترا لمصلحة الملاكين العقاريين . وكان صدور المرسوم نصرا للبرجوازية الصناعية التي كانت تناضل ضد قوانين الحبوب تحت شعار حرية التجارة . — ص ١٩ .

٨ — الفيزيوقراطيون ، اتجاه من اتجاهات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي البرجوازي ظهر في الخمسينيات من القرن الثامن عشر في فرنسا . كان الفيزيوقراطيون يناصرون قطعاً الملكية الرأسمالية الكبيرة للاراضي ، والغاء الامتيازات الطبقية الاقطاعية ، والغاء الحماية الجمركية . ادرك الفيزيوقراطيون ضرورة القضاء على النظم الاقطاعية ولكنهم ارادوا ان يجري ذلك عن طريق التحويلات السلمية ، دون الاضرار بالطبقات السائدة ونظام الحكم المطلق . اقترب الفيزيوقراطيون بنظراتهم الفسلفية من المنورين البرجوازيين الفرنسيين في القرن الثامن عشر .

www.kassioun.org

في عهد الثورة البرجوازية الفرنسية ، تحققت جملة من التحويلات الا قتصادية التي اقترحها الفيزيوقراطيون . — ص ٤٣ .

٩ — المقصود هنا الحروب التي شنتها انكلترا من عام ١٧٩٣ الى عام ١٨١٥ ضد فرنسا أيام الثورة البرجوازية الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر . وفي أيام هذه الحروب أقامت الحكومة الانكليزية في البلاد نظاما ارهابيا شرسا ضد جماهير الشغيلة . وعلى وجه التخصيص ، قمعت في المرحلة المشار اليها جملة من الانتفاضات الشعبية واتخذت قوانين تحظر اتحادات العمال . — ص ٦٨ .

١٠ — دور العمل ، ظهرت في بريطانيا في القرن السابع عشر . بموجب « قانون الفقراء » الذي سنّ في عام ١٨٣٤ ، غدت دور العمل الشكل الوحيد لمساعدة الفقراء . كانت دور العمل تتميز بنظام كنظام سجون الاشغال الشاقة ؛ وقد وصفها الشعب بانها « باستيلات الفقراء ». — ص ٦٩ .

١١ — في أيام الاحتفالات التقليدية على شرف جاغار ناوُوت الذي هو تجسيد الاله الهندي فيشنو الذي تميزت عبادته بطقوس فخمة فائقة وتعصب ديني خارق تتجلى في تعذيب النفس والانتحار — كان المؤمنون يلقون بأنفسهم تحت العربة التي كان فيها صنم فيشنو — جاغار ناوُوت . — ص ٧١ .

١٢ — بموجب قوانين الفقراء ، التي كانت موجودة في انكلترا منذ القرن السادس عشر ، كانت تجبى من كل دائرة كنيسية ضريبة خاصة لمصلحة الفقراء . وكان السكان الذين لم يكن ايرادهم كافيا لهم ولعائلاتهم يحصلون على معونات من صندوق مساعدة الفقراء . — ص ٧٦ .

www.kassioun.org

دليل الاسماء

أوركارت Urquhart دافيد (١٨٠٥ – ١٨٧٧) – ديبلوماسى انكليزي وكاتب رجعي . – ص ٢٠ .

أوين Owen روبرت (١٧٧١ – ١٨٥٨) – اشتراكي طوباوي انكليزي كبير . – ص ١٦ .

بارتون Barton جون – اقتصادي برجوازي انكليزي ، كان يكتب في اواخر القرن الثامن عشر . – ص ٨٠ .

تورنتون Thornton وليام توماس (١٨١٣ – ١٨٨٠) – اقتصادي انكليزي . – ص ٧٦ .

توك Tooke توماس (١٧٧٤ – ١٨٥٨) – اقتصادي برجوازي انكليزي ، مؤلف كتاب من ستة مجلدات عن تاريخ الاسعار (١٨٣٨ – ١٨٥٧) . – ص ص ١٦ ، ٤٥ .

جونس Jones ريشارد (١٧٩٠ – ١٨٥٥) – اقتصادي برجوازي انكليزي . – ص ٨٠ .

رمسي Ramsay جورج (١٨٠٠ – ١٨٧١) – اقتصادي برجوازي انكليزي . – ص ٨٠ .

روبيسبيير Robespierre ماكسيميليان (١٧٥٨ – ١٧٩٤) – من رجال الثورة البرجوازية الفرنسية البارزين في القرن الثامن عشر ، زعيم اليعاقبة ورئيس الحكومة الثورية (١٧٩٣ – ١٧٩٤) . – ص ١٥ .

روز Rose جورج (١٧٤٤ – ١٨١٨) محافظ انكليزي ، وزير المالية (١٧٨٢ – ١٧٨٣) و (١٧٨٤ – ١٨٠١) . – ص ٧٦ .

www.kassioun.org

ريكاردو Ricardo دافيد (١٧٧٢ – ١٨٢٣) – اقتصادي انكليزي ، أكبر ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي . – ص ص ٣٣ ، ٧٩ ، ٨٠ .

سميث Smith آدم (١٧٢٣ – ١٧٩٠) – اقتصادي انكليزي ، احد الممثلين الكبار للاقتصاد السياسي البرجوازي . – ص ص ٣٤ ، ٤٣ ، ٨٠ .

سيسموندي Sismondi جان شارل سيموند دي (١٧٧٣ – ١٨٤٢) – اقتصادي سويسري ، ناقد برجوازي صغير للرأسمالية ، ممثل بارز للرومانسية الا قتصادية . – ص ٨٠ .

سينيور Senior ناسو وليام (١٧٩٠ – ١٨٦٤) – اقتصادي انكليزي مبتذل . – ص ص ١٥ ، ١٦ .

شربوليه Cherbuliez انطون ايليز (١٧٩٧ – ١٨٦٩) – اقتصادي سويسري ، ناقد برجوازي صغير للرأسمالية . – ص ٨٠ .

فرنكلين Franklin بنيامين (١٧٠٦ – ١٧٩٠) – من رجال السياسة الاميركيين البارزين وعالم كبير . – ص ٣٨ .

مالتوس Malthus توماس روبرت (١٧٦٦ – ١٨٣٤) – كاهن واقتصادي انكليزي ، واضع نظرية السكان الوحشية . – ص ٦٩ .

مانينيوس اغريبا Manenius Agrippa – توفى سنة ٤٩٣ قبل الميلاد . من وجهاء روما . – ص ٩ .

مورتون Morton جون (١٧٨١ – ١٨٦٤) – عالم زراعي انكليزي . – ص ١٨ .

نيومان Newman فرنسيس وليام (١٨٠٥ – ١٨٩٧) – لغوى وكاتب برجوازي راديكالي انكليزي . – ص ١٦ .

هوبس Hobbs توماس (١٥٨٨ – ١٦٧٩) – فيلسوف انكليزي ، ممثل للمادية الميكانيكية . – ص ٤٧ .

ويسطن Weston جون – عامل انكليزي عضو المجلس العام للاممية الاولى . – ص ص ٣ – ٩ ، ١٢ – ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٧٩ .

يور Ure آندريو (١٧٧٨ – ١٨٥٧) – كيماوي انكليزي واقتصادي مبتذل . – ص ص ١٥ ، ١٦ .

www.kassioun.org

محتويات

ملاحظات تمهيدية ٣
١ – الانتاج والاجور ٤
٢ – الانتاج والاجور والارباح ٧
٣ – الاجور والنقود ٢١
٤ – العرض والطلب ٢٧
٥ – الاجور والاسعار ٣٠
٦ – القيمة والعمل ٣٤
٧ – قوة العمل ٤٦
٨ – انتاج القيمة الزائدة ٥٠
٩ – قيمة العمل ٥٣
١٠ – الارباح تتحقق لدى بيع البضائع بقيمتها ٥٥
١١ – مختلف الاجزاء التي تتوزع عليها القيمة الزائدة ٥٧
١٢ – النسبة العامة بين الارباح والاجور والاسعار ٦٢
١٣ – أهم حالات النضال في سبيل زيادة الاجور أو ضد تخفيضها . . ٦٥
١٤ – الصراع بين الرأسمال والعمل ونتائجه ٧٤
ملاحظات ٨٣
دليل الاسماء ٨٦

www.kassioun.org

К. МАРКС

Заработная плата, цена
и прибыль